التقـرير الشهـري

تقرير الحالة الإيرانية

مـارس 2022

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

مارس 2022

www.Rasanah iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ردمد: 1658 8320

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 3

الشأن الداخلي 9

الملف الأيديولوجي 10

أوّلًا: المرشد الإيراني و«الجاهلية» الأمريكية 10

ثانيًا: فصل جديد من الخلاف الطالباني-الإيراني 12

الملف السياسي 14

أوّلًا: الحرس الثوري يمنع مسؤولين سابقين من مغادرة البلاد 14

ثانيًا: «المتشددون» في البرلمان الإيراني يعتزمون تقييد حرية الإنترنت 16

الملف الاقتصادي 18

أوّلًا: تقديرات الأموال الإيرانية المجمَّدة في الخارج 18

ثانيًا: حدود الاستفادة الإيرانية من الأصول المجمَّدة حال التوصل لاتفاق نووي 19

الملف العسكري 22

أوّلًا: هجوم إيران الصاروخي على أربيل 22

ثانيًا: الحرس الثوري يطلق القمر العسكري «نور 2» 23

ثالثًا: قواعد تحت أرضية للصواريخ والطائرات المسيرة 24

الشأن العربي 27

إيران ودول الخليج 28

أوّلًا: انعكاسات زيارة الرئيس السوري للإمارات على العلاقات الخليجية مع إيران 28

ثانيًا: الدعاوى الإيرانية بشأن حقل الدرة السعودي-الكويتي المشترك للغاز 30

ثالثًا: قمة النقب والحضور الخليجي 31

إيران واليمن 34

أوّلًا: توقيت ودلالات الهجوم الحوثي على المنشآت السعودية 34

ثانيًا: المبادرات الحوثية وأبعادها السياسية 35

إيران والعراق 38

أوّلًا: الرواية الإيرانية من استهداف أربيل بصواريخ باليستية 38

ثانيًا: المواقف العراقية من الهجمات الإيرانية على أربيل 39

ثالثًا. الأهداف الإيرانية من الهجمات على أربيل 41

رابعًا: دلالات الهجمات الإيرانية على أربيل: 42

إيران وسوريا 44

أوّلًا: الحراك العربي-الإيراني في الملف السوري 44

ثانيًا: سوريا ما بين نشاط إيراني وتأهّب إسرائيلي 46

الشأن الدولي 49

إيران والولايات المتحدة 50

أوّلًا: عوامل توقف مفاوضات فيينا 50

ثانيًا: عقوبات أمريكية على أنشطة إيران غير النووية 51

ثالثًا: تراجع تأثير العقوبات الاقتصادية في إيران 52

رابعًا: التداعيات والنتائج 54

إيران وأوروبا 56

أوّلًا: إشكاليات التفاوض النووي في فيينا 56

ثانيًا: الإفراج عن نازنين زاغري وتسديد بريطانيا ديونها لإيران 57

الملخص التنفيذي

شهد شهر مارس 2022م تطورات داخلية متسارعة ومتعددة، على المستويات الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي والعسكري. أما تفاعلات إيران مع محيطها العربي وعلاقاتها مع الدول الغربية، فقد تأثرت بجملة من الأحداث، أبرزها: زيارة الرئيس السوري للإمارات، والدعاوى الإيرانية بشأن حقل الدرة السعودي-الكويتي المشترك للغاز، والاستهداف الايراني لأربيل بمجموعة من الصواريخ الباليستية، والهجوم الحوثي على المنشآت السعودية، وتوقُّف مفاوضات فيينا، والعقوبات الأمريكية الجديدة على أنشطة إيران غير النووية، وأخيرًا الإفراج الايراني عن سجينين بريطانيَّين، وتسديد بريطانيا ديونها المترتبة عليها لإيران منذ أكثر من 4 عقود.

داخليًا، وعلى المستوى الأيديولوجي، اعتبر المرشد الإيراني علي خامنئي أن الولايات المتحدة هي مثال للجاهلية الحديثة، واستدلّ في ذلك بترويج الولايات المتحدة للأخلاق البذيئة والتمييز، وعيشها على الأزمات التي تحدث في جميع أنحاء العالم. ويبدو أن المرشد يهدف من نعته الولايات المتحدة بالجاهلية الحديثة إلى تشويه وشيطنة الغرب لدى الشعب الإيراني، ومحاولة عزله عمَّا يدور في العالم من حوله. وخلال السنوات الماضية، كانت التنظيمات القطبية والمتطرفة تستعمل نفس الاصطلاح لوصف الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن خامنئي لا يتوافق فحسب مع تلك التنظيمات المتطرفة، بل يسعى لشرعنة المواجهة مع الغرب. وحول العلاقات الإيرانية مع حركة «طالبان» الأفغانية يمكن القول إنه بحكم العداء السياسي والمذهبي بين إيران و«طالبان»، فإن

العلاقات بينهما لم تكن إستراتيجية في أي مرحلة من مراحلها، بل هي علاقات تحكمها الضرورة والمصالـح. وعلـى الرغم من الهدنة بين الجانبين منذ سـيطرة «طالبان» علـى العاصمة الأفغانية، ومحاولة كل منهما تجنُّب اللجوء إلى المواجهة مع الآخر، فإن الخلاف تَفجَّر بين الجانبين، وشـهد الطرفان اشتباكات عديدة منذ سيطرة الحركة على الوضع في أفغانستان، كان آخرها تبادل إطلاق النار بين قوات من حرس الحدود الإيراني وعناصر من قوات «طالبان» بالقرب من نهر سـد كمال خان في ولاية نيمروز الواقعة جنوب غربيّ أفغانسـتان. كما تفجرت أزمة ثقافية ومذهبية جديدة بين الجانبين، إذ حذفت «طالبان» اسـم جامعة بلخ باللغة الفارسـية، وكتبته باللغة البشـتونية، مما أثـار حفيظة الإيرانيين الذين اعتبروا هذا الخطوة محاولة من «طالبان» لفرض هويتها وعصبيتها العرقية.

سياسـيًا، كشفت مجموعة «عدالت علي» التي اشتهرت مؤخرًا باختراق الأنظمة السرية لبعض المؤسسـات في إيران، عن إصدار اسـتخبارات الحرس الثوري تعليمات بمنع 37 مسـؤولًا بحكومة حسن روحاني من مغادرة البلاد، وبرَّر الحرس الثوري هذه الخطوة بالحيلولة دون تسريب المعلومات المتعلقة بالآليات، التي تتبعها إيران للتحايل على العقوبات، خصوصًا في مجال صادرات النفط إلى الخارج. جاء هذا القرار، بعد أن كشـفت صحيفة «وول سـتريت جورنال»، أن إيران أنشـأت نظامًا مصرفيًا وماليًا سـرِّيًا للتعامل مع عشـرات المليارات من الدولارات من التجارة السـنوية المحظورة بموجـب العقوبـات التي تقودها الولايات المتحدة. وفي حدث آخر، أعلن «المتشـددون» في البرلمان الإيراني أنهم بصدد المُضيّ قُدُمًا في مشروع قانون لتقييد حرية الإنترنت، بذريعة فرض مزيد من الرقابة والإشـراف على العالم الافتراضي، رغم المعارضة الشـديدة التي يلقاها هذا المشروع. وفي حال استجابة البرلمان وبقية مؤسسات النظام الإيراني لتمرير هذا المشروع، فمن المتوقع أن يشعل موجة جديدة من الاحتجاجات الشـعبية ضد النظام الإيراني، لكون الإنترنت بات يشـكِّل المتنفَّس الوحيد للشارع الإيراني، للتعبير عن رأيه حول مختلف القضايا التي تشهدها الساحة الإيرانية.

اقتصاديًا، أثارت احتمالية توصُّل إيران إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حول برنامجها النـووي، قضيـة الأمـوال الايرانية التـي جُمِّدت في الخارج نتيجـة للعقوبات المفروضـة عليها. لا تحصـر تقارير رسـمية المبالغ المجمَّـدة بدقة، وتتفاوت التقديرات حـول إجمالي الأصول الإيرانية المجمـدة فـي الخارج ما بين 40 مليـار دولار كحد أدني، و120 مليار دولار كحد أقصى ذهبت إليه تقديـرات أخـرى. وفـي حال توصلت إيـران إلى اتفاق مع واشـنطن حول برنامجهـا النووي، فمن المتوقـع رفـع تجميد أصولها المالية بالخارج. لكن ذلك لا يعني أنها سـتحصل على جميع أرصدتها المجمـدة، فلتحديـد مدى وصول إيران إلى تلك الأموال ثلاثة عوامل مهمة توضِّح مدى الاسـتفادة منهـا: الأصول غير القابلة للتسـييل التي تشـكِّل الجزء الأكبر من الأصـول المجمدة، وتناقُص هذه الأصول السـائلة -المقدَّرة بـ40 مليار دولار- بفعل سـحب إيران منها خلال فترة العقوبات ومواجهة جائحة كورونا تحت بند سـلع الإعفاءات الإنسـانية المتضمِّنة السلع الزراعية والدوائية وغيرها من الإعفـاءات، وأخيرًا احتمالية اسـتمرار العقوبات المتعلقة بقضايا الإرهاب وحقوق الإنسـان، إذ لا يعني التوصل إلى اتفاق نووي جديد رفع كل العقوبات المفروضة على إيران.

وفي الملفّ العسكري شنّت إيران هجومًا بعدد من الصواريخ الباليستية على أربيل عاصمة إقليم كردسـتان العراق، دون أن تعترضها بطاريات الدفاع الجوي في أربيل، وهو ما عدَّه بعض الخبراء محاولة إيرانية لإظهار مدى دقة صواريخ «فاتح 110»، وعرض قدراتها في تنفيذ بعض التعديلات في صواريخها الباليستية، مثل التحليق على مسار منخفض والإطلاق الرأسي. وفي حدث عسكري

آخـر، أعلنـت إيران أنها أطلقت القمر العسـكري «نور-2»، وفى مـا يتعلق بأهدافه، نقلت المصادر الإيرانية الرسمية أن لإطلاق القمر أغراضًا عامة ودفاعية، وذلك عبر تنفيذ المهامّ الاستطلاعية. وعلـى الرغـم من تأكيد إيـران نجاح عملية الإطلاق الأخيرة، فلا شـيء يؤكد صحة هذا الاعلان، بخاصـة أن أيـران دأبت خلال الفتـرات الماضية على تضخيم قدراتها وإمكانياتها العسـكرية. أما الحـدث العسـكري الثالث فهو اعلان القـوات الجوفضائية التابعة للحرس الثوري تدشـين قواعد تحت أرضية للطائرات المسـيرة والصواريخ، وتُعَدّ هذه هي المرة الأولى التي يكشـف فيها الحرس الثوري عن قاعدة طائرات مسيرة تحت الأرض، والمرة الثالثة للقواعد الصاروخية.

العلاقات الإيرانية-العربية كانت حافلة بالتطورات، فعلى مستوى التفاعلات الخليجية-الإيرانية كانت زيارة الرئيس السـوري بشـار الأسـد لدولة الإمـارات هي الأولى من نوعهـا منذ بدء الأزمة السـورية، والتقى الأسـد عـددًا من كبار المسـؤولين الإماراتيين. ويُنظَر إلى هـذه الزيارة على أنها محاولة إماراتية لإعادة سوريا إلى حاضنتها العربية، لكن إيران التي تعمل على التغلغل في مفاصل الدولة السـورية تخشـى أن يؤدِّي هذا التقارب الى إبعادها من المعادلة السـورية. من ناحية أخرى، اعترضت إيران على الاتفاق السـعودي-الكويتي للاسـتثمار المشـترك في حقل الدرة للغاز، وادَّعت طهـران أن هذا الحقل مشـترك بين السـعودية والكويت وإيران. لكن وزيـر الخارجية الكويتي أكد أن إيران ليسـت طرفًا في حقل الدرة، فهو حقل كويتي-سـعودي خالص، ولهما الحقّ في استغلاله واسـتثماره، وفق الاتفاقات المبرمة بين الدولتين. تطورات أخرى شـهدتها دول المنطقة، كان أهمها اجتمـاع النقـب الذي شـارك فيه بعض الدول الإقليميـة والخليجية، وجاءت هـذه القمة في وقت حسـاس يمُـرّ به العالـم ودول المنطقة كالأزمة الروسـية-الأوكرانية، وقلـق دول المنطقة من توصُّل واشنطن إلى اتفاق نووي مع إيران بلا مراعاة لمخاوف الدول الإقليمية من هذا الاتفاق.

وعلى مسـتوى الدور الايراني في الأزمة اليمنية، فقد اسـتهدف الحوثيون عددًا من المنشـآت النفطيـة والمدنيـة والاقتصادية بعدد مـن المدن السـعودية، بصواريخ «كروز» والطائرات المسـيرة الإيرانية. وجاءت هذه الاستهدافات في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، لتحقيق السلام في اليمن، عبر إيجاد أرضية مشتركة للحوار بين جميع الأطراف اليمنية. ويُعَدّ التصعيد العسكري الحوثي ضد المنشآت السعودية محاولة من هذه الميليشيات ومن خلفهـا إيـران، للتأثير في الجهود الخليجيـة لحلّ الأزمة اليمنية، والتمهيـد لطرح بعض المبادرات كـ«مبادرة السـلام اليمنية»، التي أعلن عنها رئيس ما يُسـمَّى «المجلس السياسـي» التابع للحوثيين، لكن الشارع اليمني يرى أن هذه المبادرات سياسية، وتخدم المصالح الحوثية في المقام الأول.

في العراق، تعرضت مدينة أربيل عاصمة إقليم كردسـتان العراق لهجمات صاروخية باليسـتية، تبناهـا رسـميًّا الحرس الثـوري الإيراني. وبررت إيران هـذا الهجوم بأنه طال مركزًا إسـتراتيجيًّا للتآمر تابعًا لإسرائيل، وجاء للانتقام من إسرائيل التي استهدفت في فبراير الماضي مقرًّا للطائرات الإيرانيـة المسـيرة في قاعدة بمحافظة كرمانشـاه بغرب إيران، وقتلت ضابطـين بالحرس الثوري في سـوريا. واتضح أن سـببًا آخر يقف وراء اسـتهداف أربيل، هو محاولة إيران إفشـال مخرجات المحادثات التي أُجريَت بين الرئيس التركي ورئيس إقليم كردسـتان العراق، بشـأن تصدير الطاقة من شمال العراق إلى أوروبا عبر الأراضي التركية. وأدانت الحكومة العراقية بشدة هذه الهجمات، واستدعت الخارجية العراقية السفير الإيراني ببغداد، وأبلغته احتجاج العراق علىً انتهاك الحرس الثوري سـيادته. ويبدو أن للاسـتهداف أسبابًا أخرى غير مُعلَنة، تتمثل في إرباك الساحة العراقية

وتعقيد المشـهد السياسـي أمام الصدر، والتصعيد المسلَّح مقابل تعثُّر المفاوضات النووية في فيينا، فضلًا عن اسـتخدام الصواريخ الباليسـتية لاستهداف أربيل، لتأكيد أن ملف الصواريخ الباليستية يقـع ضمن الخطـوط الحمراء الإيرانية، وأن إيـران ترفض الربط بين الملفين النووي والباليسـتي ضمن المفاوضات.

وعـن الدور الإيراني في سـوريا، شـهد شـهر مارس حـراكًا عربيًّا-إيرانيًّا تزامـن مع جملة من التطـورات التي يشـهدها العالم والمنطقـة. وبرزت أهمية زيارة الرئيس السـوري الإمارات، لكونها تُعَدّ أول تَحرُّك لسـوريا خارج نطاق حليفَيها إيران وروسـيا منذ اندلاع الأزمة السورية. وبعد زيارة الأسد الإمارات زار وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان دمشق، لفرض نوع من الرقابة الإيرانية على مسـتوى العلاقات السـورية-الإماراتية، التي باتت تشـكِّل هاجسًا كبيرًا لإيران. هذا الحـراك العربي-الإيراني تجاه سـوريا يحمل عـدًدا من الدلالات، فالدول العربية تسـعى لتكريس الدور العربي والإقليمي في حلّ أزمات المنطقة، وخلق نوع من التوازن في القوى، واستباق التحوُّلات المرتقبة في كل من فيينا وكييف. أما الحكومة السورية، فإن الأسد يسعى لاستغلال الجهود العربية نحـو التهدئـة من جهة، واقتراب التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران من جهة أخرى، من أجل كسـر العزلـة التي تعيشـها بلاده، وتحصيل عديد من المكاسـب الاقتصادية والسياسـية. أما عسـكريًّا، فأجرت إيران تغييرات واسـعة على خريطة انتشار ميليشياتها في سوريا، وسحبت مئات العناصر من سـوريا إلى العراق، وأعادت تموضُع عديد من الميليشـيات بين باديتَي دير الزور والرقة، فضلًا عن إرسـال تعزيزات إلى بعض المحاور التي كانت تشـغلها القوات الموالية لروسـيا، كما عملت على توسيع عمليات نقل الأسلحة ومنظومات الاستطلاع والدفاع الجوي. هذه التطورات دفعت إسرائيل إلى تكثيف التأهب على حدودها الشمالية، وقصفت مواقع تابعة للحرس الثوري.

في الشأن الدولي، كانت الأزمة الأوكرانية أثارت التوقعات بشأن تسريع المفاوضات حول إحياء الاتفاق النووي، خصوصًا في ظلّ انشـغال واشنطن بالصراع مع روسيا، والحديث عن الحاجة إلى عودة إيران إلى سـوق الطاقة الدولية في ظلّ الأزمة الراهنة. غير أن المفاوضات توقفت، وعاد كل من إيران والولايات المتحدة لتأكيد خطوطه الحمراء، بلا أي مرونة بشأن تقديم أي طرف تنازلات جوهريـة، بـل لوَّحـت الولايات المتحـدة بالتخلي عن الجهود الدبلوماسـية إذا اسـتمرّت إيران في إصرارها على تنفيذ جميع مطالبها، وكذلك فرضت عقوبات جديدة على إيران لها صلة بأنشـطة إيران الصاروخية واسـتيراد الموادّ النووية وسلوكها الإقليمي، وصنّفت 5 أفراد وكيانات على قائمة العقوبات. ورغم تعثُّر المفاوضات النووية، فإن التراخي الأمريكي في تنفيذ العقوبات المفروضة على إيران أسهم إلى حدّ كبير في تراجع تأثير تلك العقوبات في الوضع الاقتصادي الإيراني، بعد النمو الكبير في حركة الصادرات والواردات الإيرانية.

وحول التفاعلات الإيرانية-الأوروبية خلال مارس، اسـتمرّ التراشـق وتبادل الضغوط الإعلامية بين الطرفين أملًا في إرغام كل منهما الآخر على تقديم تنازلات تُفضي إلى إحياء الاتفاق النووي. وتـرددت أخبـار في الأوسـاط الإيرانيـة تتهم فرنسـا بعرقلة مسـار التفاوض، عبر إثـارة قضايا الضمانات التي تنادي بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء المنشآت النووية في إيران، أما علاقة طهـران بالوكالة الدولية للطاقـة الذرية فتبقى محطّ اهتمام كبير لدى الجانبين الإيراني والغربي، فالإيرانيون يأملون تقليص الضغوط المفروضة عليهم في ما يتعلق بتنفيذ الضمانات على منشـآت طهران النووية، فيما يضغط الأوروبيون لدفع طهران نحو التزام العتبات المقررة في الاتفاق النووي المبرم في 2015م، والحيلولة دون استمرار تخصيب إيران لليورانيوم بمعدلات مرتفعة.

ورغـم هـذه الاتهامات والضغـوط المتبادلة بـين الطرفين الإيرانـي والأوروبي، فـإن العلاقات الإيرانية-البريطانيـة شـهدت انفراجة كبيرة خلال مارس، بعد أن أفرجـت طهران عن المحتجَزين نازنين زاغري راتكليف وأنوشه آشوري، اللذين يحملان الجنسيتين الإيرانية والبريطانية، وتزامنت عمليـة الإفـراج عن هذيـن المعتقَلَين مع إعلان طهران تسـلُّمها الدَّين المسـتحَقّ لها لدى الحكومة البريطانية منذ أكثر من أربعين عامًا والبالغ 394 مليون جنيه إسـترليني. ويبدو أن عملية الإفراج عـن هذين السـجينين ترتبط ارتباطًـا وثيقًا بالإفراج عن الأموال الإيرانيـة المجمدة لدى الحكومة البريطانيـة، رغـم محاولات وزيـر الخارجية الإيراني نفي الربط بين الحدثـين، وادّعائه أن عملية الإفراج عن السجينين كان لدواعٍ إنسانية.

تقريـر الحالـة الإيـرانيـة

مارس 2022

الشـــأن الداخلـــي

تناول التقرير الشهري في الشأن الداخلي أربعة محاور، خُصِّص الملف الأيديولوجي لمناقشة وصف المرشد الإيراني للولايات المتحدة بـ«الجاهلية الحديثة»، فضلًا عن دخول حركة طالبان في فصل جديد من الخلافات مع إيران. وفي الملف السياسي، نُوقِشَت الوثيقة السرِّية للحرس الثوري بمنع 37 مسؤولًا في حكومة روحاني من مغادرة البلاد، وإصرار «المتشددين» في البرلمان الإيراني على تقييد حرِّية الإنترنت. أمّا الملف الاقتصادي فقد ناقش تقديرات الأموال الإيرانية المجمَّدة في الخارج، وحدود الاستفادة الإيرانية من الأصول المجمَّدة حال التوصل إلى اتفاق نووي، فيما ناقش الملف العسكري ثلاثة مواضيع، هي: الهجوم الإيراني الصاروخي على أربيل، وإطلاق الحرس الثوري للقمر العسكري «نور2»، والقواعد تحت الأرضية للصواريخ والطائرات المسيرة.

الملـف الأيديولوجي

يرصد المِلف الأيديولوجي التطوُّرات المتعلِّقة بالنُّخَب الدينية الشيعية عمومًا، والإيرانية على وجه الخصوص، وأثرها في المشهد الديني والسياسي في إيران، وانعكاساته على الجماعة الشيعية في الإقليم.

وتناول المِلف الأيديولوجي لشهر فبراير عَلاقة الديني بالسياسي، وتطويع الديني لصالح السياسي، وتناول كذلك إحياء الصحافة وبعض المسؤولين الإيرانيين لفتوى خامنئي حول تحريم السلاح النووي.

ويتناول ملف هذا الشهر مسألتين مهمّتين، الأولى خاصة بالداخل الإيراني، وهي حديث المرشد عمّا سمّاه «الجاهلية» الأمريكية، وتكرار المضمون من قِبَل أعضاء بارزين في مجلس الخبراء. والثانية متعلقة بالخلاف الطالباني-الإيراني المتنامي في الآونة الأخيرة، وتحليله من الزاوية الفلسفية والمذهبية.

أوّلًا: المرشد الإيراني و«الجاهلية» الأمريكية

اعتبر المرشد الإيراني أن أمريكا هي مثال على «الجاهلية الحديثة»، أما معالم تلك «الجاهلية» فتتمثل في نظره في ما يلي:

- الولايات المتحدة نظام يُروِّج فيه للأخلاق البذيئة، والتمييز يتزايد يومًا بعد يوم، والثروة الوطنية تذهب إلى الأغنياء والأثرياء يومًا بعد يوم.
- يموت الناس في الشوارع في الولايات المتحدة عندما تشتدّ الحرارة والبرودة.
- في الأساس، نظام الولايات المتحدة هو نظام يخلق الأزمات، يعيش فيها ويقتات عليها.
- تعتاش الشبكات المافيوية داخل الولايات المتحدة على الأزمات التي تحدث في جميع أنحاء العالم[1].

وعند النظر في تلك المعالم نجد أنه مجرد تشويه وشيطنة للغرب لدى الشعب الإيراني، ومحاولة عزله عمّا يدور في العالم من حوله، وبالتالي الرضا بالأوضاع الداخلية بكل مستوياتها. وهو مع ذلك يُشرعِن ضدّيته للغرب، فيخبر الشعب أن النبي (صلى الله عليه وسلم) تصدى للجاهلية، وأنه لم يكتفِ بتشكيل الحكومة، بل واجه الأعداء بشكل شامل، ورفض فصل الدين عن السياسة[2]، وبالتالي فإنّ مواجهة إيران مع الغرب مواجهة شرعية، مهما أدَّت إلى سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية.

---

(1) وكالة فارس للأنباء، رهبر انقلاب: آمريكا رژيمي بحران‌زيست است كه أوكراين را هم قرباني كرده، (28 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 مارس 2022م، https://bit.ly/3K2KdLe

(2) المرجع السابق.

لكن المهمّ أيضًا هو استعماله لمصطلح «الجاهلية»، وذلك المصطلح وإن استُعمِل تراثيًّا وأُريد به عدة معانٍ، فإنه غالبًا ما يُستعمَل في العصر الحديث من قِبَل الجماعات القطبية والمتطرفة، الذين يرون أن العالم كله على «جاهلية» يجب محاربتها وإصلاحها.

وعلى نفس الوتر جاء كلام أحمد خاتمي، ممثل كرمان في مجلس الخبراء، الذي أكد كلام المرشد علي خامنئي، ودعا إلى «جهاد التبيين» ضد من يطالبون بفصل الدين عن الدولة، أو يزعمون الطبيعة غير السياسية للحوزات في زمن حائري يزدي[1]. والمفارقة أنه في نفس السياق طالب خامنئي مجلس خبراء القيادة بتطبيق الضوابط الدقيقة على مَن هو الآن في منصب الإرشاد، ومن سيُنتخَب تاليًا مرشدًا بتصويت أعضاء المجلس[2].

إذًا، فالمرشد الذي يهاجم بنفسه العالَم الغربي، ويسعى لشيطنته في عيون الشعب الإيراني، يسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز سياسته الداخلية، وإحداث حالة من الشعور العامّ بأنهم على «الحق»، وأنهم مُخوَّل إليهم تغيير «الجاهلية»، مثلما فعل النبي (صلى الله عليه وسلم)، الذي -حسب خامنئي- لم يكتفِ بتشكيل الحكومة. أيضًا في نفس الوقت يطلب من مجلس الخبراء ممارسة دوره في الرقابة على المرشد الحالي ومَن يخلفه. لكن هذا الطلب في حدِّ ذاته مخالف لبديهيات المؤسسة، فالمفترض أن مجلس الخبراء هو الذي يختار المرشد ويعزله، ويراقب عمله، وليس في حاجة إلى نصيحة من المرشد، بل في حاجة إلى استقلالية تامّة عن المرشد ليُمكنه القيام بعمله، وفقًا للقواعد الدستورية. والملمح المهمّ هنا أن موقف السلطة من العالم الخارجي، وفي القلب منه الأمريكان والغرب، لا ينفكّ بحال عن سعيها الدائم لتعزيز شرعيتها الداخلية، وشيطنة مخالفيها إقليميًّا ودوليًّا.

---

(1) وكالة إيسنا، خاتمي: بايد با جهاد تبيين، جنگ رواني عليه روحانيت را خنثي كرد، (09 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 مارس 2022م، https://bit.ly/3Cz18mg

(2) وكالة مهر للأنباء، رهبر انقلاب در ديدار رئيس ونمايندگان مجلس خبرگان رهبري: اجازه قطع بازوهاي قدرت ملي داده مي‌شدكشور با خطرات بزرگ مواجه بود، (01 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://bit.ly/3IKPDcM

ثانيًا: فصل جديد من الخلاف الطالباني-الإيراني

لم تكُن العَلاقات بين «طالبان» والإيرانيين إستراتيجية في أي مرحلة من مراحلها، بل هي عَلاقات مصلحية وبراغماتية، تعتريها عوارض كثيرة، بسبب العداء السياسي المذهبي بين الجانبين.

وعلى الرغم من الهدنة بين الجانبين منذ سيطرة «طالبان» على العاصمة الأفغانية، ومحاولة كل منهما تجنُّب اللجوء إلى المواجهة مع الآخر، فإنّ الخلاف تفجَّر بين الجانبين، وتجددت الاشتباكات بينهما في المنطقة الحدودية لولاية نيمروز، بعد أن اندلعت اشتباكات مثيلة في ديسمبر الماضي. وقُتِل أكثر من أربعة جنود من الحرس الثوري جرّاء تلك الاشتباكات[1]. وسرعان ما جرى احتواء الأزمة وعزوها إلى «سوء الفهم»، حسب أحد المسؤولين في «طالبان»[2]. لكن بعد يومين فقط تفجرت أزمة جديدة بين الجانبين، هذه المرة هي أزمة ثقافية ومذهبية، إذ حذفت «طالبان» مصطلح جامعة بلخ باللغة الفارسية، وكتبوه باللغة البشتونية[3]. واعتبر الإيرانيون ومُوَالُوهم أن هذا الصنيع هو «فرض للهوية» و«عصبية عرقية تحت راية طالبان»[4].

وسرعان ما أعرب بعض المسؤولين الإيرانيين عن قلق إيران بشأن الأنشطة الإرهابية في أفغانستان، وعزوا تلك الأنشطة إلى ضعف حكومة «طالبان»، باعتبارها حكومة غير مستقرة، بقولهم إنّ «أفغانستان متوترة، وهذه الفوضى وانعدام تطبيق إرادة الشعب بتقرير مصيره قد مهّدا الطريق لظهور التيارات الإرهابية المتطرفة»[5]. وأشاروا إلى أن تزايد الأعمال الإرهابية تسبب بذعر الشعب الأفغاني، وحتى دول الجوار ودول أخرى في المنطقة. وأضافوا: «لذلك يجب على حركة طالبان أن تعتني بهذه الأرض حتى لا تستغلّ الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيمَي القاعدة وداعش حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في أفغانستان»[6]. ثم رجعوا مسؤولية أي أعمال إرهابية إلى «طالبان»، باعتبارها مسؤولة عن أمن البلاد.

ونخلُص مما سبق إلى أن العَلاقة بين «طالبان» وإيران هي عَلاقة مصلحية في المقام الأول، وغير مرشَّحة لتصبح عَلاقة إستراتيجية، لوجود خلاف عميق على مستوى الأصول والتأسيسيات المذهبية والفكرية، وبالتالي فإنّ الطرفين يحرصان على الاستفادة من الوضع القائم، وبناء عَلاقات اقتصادية وفتح قنوات دبلوماسية، مع محاولة إبقاء الفتيل المذهبي بعيدًا عن تلك السياسات قدر الإمكان، لتجنُّب المواجهة المفتوحة، التي يدرك الطرفان أن كليهما سيخسر فيها لا محالة، إضافة إلى إدراك كل منهما الحاجة المتبادلة، فالإيرانيون في حاجة إلى «طالبان» لمنع تمدّد تنظيم الدولة والقاعدة تجاه إيران، وتقاطعهما في العداء للولايات المتحدة، لكن هذا الاحتياج المتبادل لا ينفي وجود خلافات عميقة بين الجانبين، قد تتحول إلى مواجهة كبيرة إذا أحس أحدهما بالخطر من الآخر.

---

(1) راديو فردا، درگيري دوباره نيروهاي إيران وطالبان در منطقه مرزي ولايت نيمروز، (08 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://bit.ly/3vPwP9r

(2) فارس للأنباء، ماجراى درگيرى ميان مرزبانان ايرانى و طالبان در ولايت نيمروز چه بود؟، (19 شهريور 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://bit.ly/3J2HgKu

(3) صحيفة صبح كابل، طالبان واژهي دانشگاه را از لوحهي دانشگاه بلخ حذف كردند، (11 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://bit.ly/3MHGRPT

(4) وكالة نادي المراسلين الشباب، واژه فارسي از لوحه دانشگاه بلخ حذف شد، (11 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://bit.ly/3J4EJiR.

(5) خبرگزاري خانه ملت، طالبان بايد پاسخگوي افزايش اقدامات تروريستي در أفغانستان باشد، (13 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://bit.ly/3tWg3Tk

(6) المرجع السابق.

خلاصة

استعمل المرشد الإيراني مصطلح «الجاهلية»، الذي تستعمله التنظيمات القطبية والمتطرفة، لوصف الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المناهضة لإيران في المنطقة، وهو في ذلك لا يتوافق فحسب مع تلك التنظيمات المتطرفة، بل يسعى لشرعنة المواجهة مع الغرب وعقدنتها، وبالتالي دعوة الشعب إلى تحمُّل آثارها المدمرة اقتصاديًا واجتماعيًا. ونتيجة لذلك، فلا يُتوقَّع عدول المرشد والنخبة الدينية الحاكمة عن فلسفة المواجهة مع الغرب، لإدراكهم لحاجتهم أولًا إلى عدوّ خارجي يعزّز شرعية النظام في الداخل، وإدراكهم ثانيًا أن عدم التمايز مع الغرب يؤدي حتمًا إلى تآكل في مفردات الثورة، ومهامّها، وعقيدتها.

وعلى مستوى العَلاقات الإيرانية-الطالبانية، فعلى الرغم من حصول توترات واشتباكات خفيفة على الحدود، التي سرعان ما جرى احتواؤها، ورُجِعَت إلى «سوء التفاهم»، فإنه من المتوقع أن تستمرّ لغة المصالح بين الطرفين، وتغليب فقه النفع المتبادل على فقه المواجهة، التي سيخسر الطرفان كثيرًا بموجبها إذا جرى اللجوء إليها. ونتيجة لذلك، فمن المرجح استمرار لغة المصالح بين الجانبين، على الأقل في المديات المنظورة، ما لم تحدث تفاعلات دولية وإقليمية تغيِّر طبيعة المشهد برمّته.

الملـف السياسـي

تناول المِلف السياسي في فبراير 2022م الانتقادات الشديدة التي طالت كلًا من الحكومة والبرلمان، ووصفهما بأنهما الأضعف والأقل كفاءة في تاريخ الحكومات والبرلمانات التي تشكلت بعد الثورة الإيرانية. كما ناقش مقاضاة خامنئي والرئيس السابق حسن روحاني بسبب ضحايا جائحة كورونا، وتصريحات وزير العمل الإيراني حول إقالة مئات المسؤولين ورفع 120 قضية فساد بوزارته إلى القضاء.

ويركز تقرير مارس 2022م على تسريب مجموعة «عدالت علي» وثيقة لاستخبارات الحرس الثوري حول منع 37 مسؤولًا بحكومة الرئيس السابق حسن روحاني من السفر خارج البلاد، فضلًا عن اتجاه «المتشددين» في البرلمان الإيراني لإصدار تشريع يجري بموجبه تقييد حرية الإنترنت.

أوّلًا: الحرس الثوري يمنع مسؤولين سابقين من مغادرة البلاد

نشرت مجموعة «عدالت علي»، التي اشتُهرت باختراقها أنظمة سرية لبعض مؤسسات النظام الإيراني، وثيقة تُظهِر أن استخبارات الحرس الثوري أصدرت تعميمًا لجميع المعابر في البلاد لمنع 37 من كبار مديري حكومة الرئيس السابق حسن روحاني من مغادرة البلاد، خوفًا من تسريب معلومات تتعلق بالآليات التي تتبعها إيران للتحايل على العقوبات، خصوصًا في مجال صادرات النفط إلى الخارج. وتضمنت الوثيقة التفاصيل الشخصية والرمز الوطني، وكذلك مسؤوليات وتوضيحات هيئة الاستخبارات في ما يتعلق باحتمالية سفر المسؤولين الـ37، وهم مديرو المنظمات والوكالات الحكومية، مثل: وزارة النفط، والبنك الوطني، وشركة النفط الوطنية، وشركة الغاز الوطنية، والشركة القابضة للبتروكيماويات، ومنظمة الطيران المدني، وهيئة الكهرباء والطاقة، والشركة الوطنية لناقلات النفط، والشركة المسؤولة عن شركات التغطية لمواجهة العقوبات. كما شملت القائمة قدسية نجار ابنة شقيقة الرئيس السابق حسن روحاني، وزوجها الذي وُجِّهت إليه تهمة بيع بعض الأراضي في منطقة كيش الحرة و«استغلال» الممتلكات الحكومية[1].

وأكد أحد النواب المقربين من الحرس الثوري في البرلمان أن استخبارات الحرس الثوري ووزارة الأمن طالبتا البرلمان بإصدار قانون يمنع خروج كبار مديري الحكومات من البلاد حتى 15 عامًا بعد انتهاء عملهم، وعندما فشل البرلمان في إصدار القانون اضطُرّت أجهزة الحرس إلى التدخُّل مباشرةً، وإصدار أوامر منع سفر لهؤلاء المسؤولين السابقين[2].

---

(1) افشای اسنادی از طراحی اطلاعات سپاه برای ممنوع‌الخروجی مدیران نفت وگاز ایران، (23 اسفند 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 01 أبريل 2022م، https://bit.ly/3JcDkWK.

(2) الجريدة، «الحرس» يحتجز كبار مديري حكومة روحاني، (16 مارس 2022 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 أبريل 2022م، https://bit.ly/3Kuqchs.

جناب آقای دکتر القاصی مهر

دادستان محترم عمومی و انقلاب تهران

موضوع: احتمال خروج از کشور برخی مدیران سازمان ها و دستگاه های دولتی در دولت دوازدهم

سلام‌علیکم؛

اللّهُمَّ صَلِّ عَلی مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ وَ عَجِّلْ فَرَجَهُم؛ با احترام، بازگشت به مکاتبه شماره ۲۳۲۰/۲۰۰ مورخ ۱۴۰۰/۰۴/۲۶ در خصوص احتمال خروج از کشور برخی مدیران سازمان ها و دستگاه های دولتی در دولت دوازدهم، مراتب به شرح جدول ذیل به حضورتان اعلام می گردد:

ردیف	نام و نام خانوادگی و کد ملی	مسئولیت	توضیحات
۱	تورج دهقانی زنگنه ۳۳۶۰۱۷۷۹۵۲	مدیرعامل سازمان هواپیمایی کشوری	عزل ایشان در تیر ماه سال جاری و مرتبط با پرونده مفاسد اقتصادی مفتوح گردیده توسط واجا و همچنین مفتوح نمودن پرونده مفاسد اقتصادی علیه ایشان در شعبه ۳ بازپرسی دادسرای کارکنان دولت از جانب سازمان اطلاعات سپاه- همسر و فرزندان اقامت ترکیه دارند.
۲	جعفر زریبی ۰۷۹۳۳۳۷۶۱۰	مدیرعامل هلدینگ پتروشیمی خلیج فارس	مدیرعامل و اعضای هیأت مدیره هلدینگ خلیج فارس توسط وزیر نفت تعیین می شود. به دلیل اینکه اکثریت سهام این شرکت تحت کنترل وزیر نفت می باشد(سهامدارن این شرکت ۲۰٪ دولت، ۴۰٪ سهام عدالت و ۲۵٪ صندوق نفت و صندوق بازنشستگی کشوری ۱۵٪)، وجود ابهامات مالی در هلدینگ خلیج فارس و شرکت تجارت صنعت(شرکت

ووفق الوثيقة الموقَّعة من النائب القانوني للحرس الثوري إلى المدّعي العامّ في طهران علي القاصي مهر، فإنّ استخبارات الحرس الثوري برّرت هذا القرار بحيازة المسؤولين التنفيذيين في مجال النفط والغاز الإيراني عددًا كبيرًا من المعلومات السرية حول عمليات بيع النفط، وإمكانية الكشف عن هذه المعلومات، وحيازة عدد من هؤلاء الأفراد معلومات حول السفن التي كانت تنقل النفط الإيراني، كما اتهمت المذكرة عددًا من الممنوعين من السفر بتلقّي عمولات ورشى، وتسريب المفاوضات الإيرانية بشأن الغاز[1].

تأتي هذه الخطوة من استخبارات الحرس الثوري بعد أن كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية في تقرير لها يوم الجمعة 18 مارس 2022م عن تفاصيل حول النظام المالي السري لإيران للالتفاف على العقوبات الأمريكية. وجاء في التقرير أن إيران أنشأت نظامًا مصرفيًّا وماليًّا سريًّا للتعامل مع عشرات المليارات من الدولارات من التجارة السنوية المحظورة بموجب العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة، كما أظهرت وثائق خاصة بالمعاملات المالية لعشرات الشركات الإيرانية الوكيلة في 61 حسابًا في 28 بنكًا أجنبيًّا في الصين وهونغ كونغ وسنغافورة وتركيا والإمارات العربية المتحدة، بلغ مجموعها مئات الملايين من الدولارات، وأشارت إلى أن هناك أدلة على عشرات المليارات من الدولارات من صفقات مماثلة[2]. وبعد أسبوعين من تقرير «وول ستريت جورنال»، نشر موقع «دبل تشيك»، والذي يهتم بنشر معلومات حول الأنشطة غير القانونية مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، تفاصيل هذا النظام السري، بما في ذلك أسماء بعض البنوك والمؤسسات المستخدمة في 5 دول. ووفقًا للتقرير، فقد أنشأت الشركات الإيرانية الخاضعة للعقوبات شركات في الخارج تحت عناوين مختلفة، إذ تبيع هذه الشركات النفط والسلع الأخرى، وتحوِّل الأموال إلى حسابات في الخارج، كما جرى الكشف عن بعض مراسلات البنوك الإيرانية، بما في ذلك بنك «شهر» وبنك «اقتصاد نوين» مع شركات البتروكيماويات[3].

ويكشف قرار منع سفر المسؤولين السابقين في حكومة روحاني، فضلًا عن حرص النظام الإيراني على الاحتفاظ بالمعلومات السرية المتعلقة بكيفية وطرق الالتفاف على العقوبات الأمريكية، أن إيران تخطط للاحتفاظ بهذه القنوات تحسُّبًا لتعرضها لعقوبات في المستقبل، أو

(1) افشای اسنادی از طراحی اطلاعات سپاه برای ممنوع الخروجی مدیران نفت وگاز ایران، مصدر سابق.

(2) دویچه وله فارسی، وال استریت ژورنال: ایران شبکه مخفی پولشویی تشکیل داده است، (19 مارس 2022م)، تاریخ الاطلاع: 02 أبريل 2022م، https://bit.ly/3DTq1K5

(3) گزارش وبسایت دبل‌چک درباره جزییات سیستم مالی مخفیانه جمهوری إسلامی در کشورهای مختلف، (11مهر1402ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 02 أبريل 2022م، https://bit.ly/3KpXNJ7

ربما فشل التوصُّل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووي، واحتمالية استمرار بعض العقوبات المفروضة عليها، فضلًا عن إدارة أنشطتها غير المشروعة، سواء تهريب السلاح، أو تمويل الميليشيات، أو غسل الأموال، وغيرها من الأنشطة.

ثانيًا: «المتشددون» في البرلمان الإيراني يعتزمون تقييد حرية الإنترنت

التيار «المحافظ» المسيطر على البرلمان الإيراني يعمل منذ فترة على وضع قانون يقيد عمل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ويتيح للنظام فرض مزيد من الرقابة والإشراف على العالم الافتراضي، بحجة الإدارة الصحيحة لهذا النشاط. وأطلق النواب المحافظون في البرلمان مشروع قرار بهذا الصدد، تحت اسم «مشروع حماية حقوق المستخدمين وصيانة العالم الافتراضي». وألغت الهيئة الرئاسية بالبرلمان في فبراير الماضي الخطوط العامة لمشروع تقييد عمل الإنترنت، التي أقرتها اللجنة المشتركة البرلمانية المعنية ببحث المشروع، وأُعلِن حينها أنه سوف يجري اتخاذ قرار جديد حول الموضوع. ويبدو أن الانتقادات الشديدة التي طالت البرلمان، وانتشار تهديدات بالخروج في مظاهرات على غرار احتجاجات البنزين في 2019م ضد مشروع تقييد حرية الإنترنت، أجبرت اللجنة الرئاسية بالبرلمان على تأخير البت في المشروع. لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن «المتشددين» سوف يتراجعون عن المشروع، إذ أكدوا في مارس 2022م عزمهم على التصديق على مشروع هذا القانون المثير للجدل. ويبدو أن الحرس الثوري يقف بقوة خلف هذا المشروع، ويدعم «المتشددين» للضغط في اتجاه تصديق البرلمان عليه. وفي هذا الصدد أجرت وكالة «فارس» للأنباء، التابعة للحرس الثوري، مقابلات مع عدد من البرلمانيين، كما نشرت تصريحات سابقة للمرشد علي خامنئي كان قد وصف فيها وضع الإنترنت في إيران بأنه «مهجور»، ودعا إلى فرض قيود حوله، كما كتبت «فارس» تقريرًا حول الموضوع دعت فيه إلى ضرورة القيام بإدارة صحيحة للعالم الافتراضي، وأن يكون استخدام الأفراد له آمنًا.[1]

وفي هذا السياق أعلن عضو لجنة مشروع تقييد الإنترنت أحمد حسين فلاحي أن البرلمان عازم على المُضي قُدُمًا في هذا المِلف، وأشار إلى أن «اللجنة العليا للعالم الافتراضي» طلبت من البرلمان اتخاذ الإجراءات اللازمة في موضوع التصديق على قانون تقييد الإنترنت[2].

ومن المرجَّح أن تؤدي الموافقة على هذا المشروع إلى عرقلة التبادل الحر للمعلومات وتنمية المعرفة والأعمال التجارية، بالإضافة إلى تقييد تدفق الأخبار والمعلومات، وستكون له آثار مدمرة في المجالات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنميتها وتقدمها، مثل التعليم والطب.

ودعا خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الحكومة الإيرانية إلى تعليق الخطوات الرامية إلى تقييد حرية الإنترنت، الذي من شأنه عزل إيران عن شبكة الإنترنت الدولية. وحذَّر هؤلاء الخبراء من استغلال البرلمان صلاحياته الدستورية للتصديق في الأسابيع المقبلة على هذا المشروع، وأكدوا أن هذه خطوة مثيرة للقلق، وتأتي في سياق تعزيز الجدار الرقمي في إيران، وجعل تداول المعلومات

---

(1) فارس نيوز، ضرورت سامان‌دهی فضای مجازی/ تاکید نمایندگان مجلس به عدم فیلتر پلتفرم‌ها، (13مهر1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 أبريل 2022م، https://bit.ly/3uSTteV

(2) أحمد حسين فلاحي، نماينده مجلس: مجلس مصمم به ساماندهی فضای مجازی است، (13مهر1401ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 أبريل 2022م، https://bit.ly/3r2Vfcp

أكثر صعوبة في بلد تُقيَّد فيه حرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى بشدة، كما أن هذه الخطوة تُعَدّ انتهاكًا صارخًا لحقوق الإيرانيين، لأنها ستحرمهم من الوصول إلى المصادر الثقافية.[1]

كما رفضت المؤسسات الإعلامية الإيرانية هذا المشروع على نطاق واسع، وهاجم بعض الصحف «الإصلاحية»، كصحيفة «آرمان ملي»، الحكومة، ولاسيّما الرئيس إبراهيم رئيسي، الذي وعد خلال حملته الانتخابية بزيادة سرعة الإنترنت في إيران. ولم يصدر أي موقف رافض لهذا المشروع، واكتفى رئيسي بالقول إنّ «حكومته ستدعم حقوق الناس في الفضاء الإلكتروني، ويجب ألا يقلق الناس حيال ذلك»[2]. أما المنظِّر «الإصلاحي» أكبر عبدي فقد نشر تغريدة في فبراير الماضي، جاء فيها أن هذه الحكومة لا تملك حتى الشجاعة للتعبير عن موقفها من خطة البرلمان ضد الإنترنت.

الانتقادات الشديدة قادت الأمين العامّ للمجلس الأعلى للفضاء السيبراني أبو الحسن فيروز آبادي، في 14 مارس 2022م، للتصريح بأن مشروع البرلمان حول العالم الافتراضي «لم يُدرَس بما فيه الكفاية»، ورأى أنه «من الأصلح عدم الاستمرار في هذا المشروع، بالنظر إلى حجم المعارضة الشعبية الواسعة، وسائر الإشكالات الواردة فيه، لكن بعد يوم من تصريحات فيروز آبادي أكد أعضاء المجلس الأعلى للفضاء السيبراني، الذي يترأسه إبراهيم رئيسي، أنه يتوجب على البرلمان بصفته الجهة المسؤولة عن التشريع إيصال المشروع إلى غاياته[3]، ما يعني احتمالية عدم معارضة الحكومة للمشروع، إذا أصر المتشددون على التصديق عليه في البرلمان.

خلاصة

الوثيقة السرِّية المسرَّبة حول اتجاه جهاز الاستخبارات التابع للحرس الثوري لمنع 37 مسؤولًا بالحكومة السابقة من مغادرة البلاد، كشفت بوضوح أن طهران تفكر في الاحتفاظ بالقنوات السرية التي مكَّنتها من الالتفاف على العقوبات الأمريكية المفروضة عليها إلى ما بعد التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي، وذلك لقلقها من احتمالية وصول رئيس أمريكي جديد في المستقبل يلغي الاتفاق النووي المرتقب كما ألغاه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. أما إصرار «المتشددين» بالبرلمان الإيراني على التصديق على قانون يقيد حرية الإنترنت، فقد يؤدي إلى عودة الاحتجاجات الشعبية ضد النظام الإيراني، كون الإنترنت بات يشكِّل المتنفَّس الوحيد للإيرانيين للتعبير عن آرائهم حول مختلف القضايا الإيرانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) كارشناسان سازمان ملل خواستار كنارگذاشتن «طرح صيانت» شدند،(01 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3r5zk4d

(2) بالاخره رئيسی درباره طرح ضد اينترنت مجلس اعلام موضع كرد، (11 تير 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3J8BpTd

(3) دنيای اقتصاد، واكنش دبير شورای عالی فضای مجازی به طرح صيانت، (23 شهريور 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3r4w0pX

الملـف الاقتصـادي

تنـاول ملـف مـارس 2022م طبيعـة العلاقـات الاقتصاديـة مـا بيـن إيـران وروسـيا وأوكرانيـا، وتداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الاقتصاد الإيراني.
ويركـز تقريـر مـارس 2022م علـى ملـف الأصـول الإيرانيـة المجمـدة فـي الخـارج المقـدَّرة بمليارات الدولارات؛ ما حجمها، وأين توجد، وحدود الاستفادة منها، حال التوصل لاتفاق نووي جديد مع الغرب.

أوّلًا: تقديرات الأموال الإيرانية المجمَّدة في الخارج

تسـبَّب قرار تجميـد احتياطات إيران المالية عقب انسـحاب الولايات المتحدة مـن الاتفاق النووي فـي 2018م، والحظـر الأمريكي على مبيعـات النفط الإيراني للخارج، في تجفيـف الموارد المالية الدولارية لإيران دفعةً واحدة، وهبطت صادرات النفط إلى أقل من 300 ألف برميل يوميًا مقارنةً بحوالي 2,4 مليون برميل قبل فرض العقوبات؛ ما قاد إلى معاناة الاقتصاد والشـعب الإيراني من أزمات حادة على مسـتوى التمويل والمعيشـة اليومية، وجاءت أزمة «كورونا» الطاحنة لتزيد الوضع سـوءًا في البلاد ؛ما دفع طهران لطلب قرض بقيمة 3,6 مليار دولار من صندوق النقد الدولي[1] في أواخر عهد الرئيس السابق حسن روحاني لمواجهة الأزمات المالية والصحية في البلاد.

لـذا، أصبـح مِلف الإفراج عـن احتياطات إيران الضخمة المجمَّدة بالخـارج، من ضمن أولويات إبراهيم رئيسـي منذ تولّيه رئاسـة البلاد في أغسطس 2021م. ومارست طهران ضغوطًا مستمرة علـى كثيـر مـن الدول، التي تحتجـز أموالها بفعـل العقوبات الأمريكيـة، بدايةً من وقـف التجارة والاستيراد منها، حتّى حدّ الاستيلاء على ناقلات نفطية تابعة لبعض الدول، مثل كوريا الجنوبية.

وتفاوتت التقديرات حول إجمالي الأصول الإيرانية المجمَّدة في الخارج، ما بين 40 مليار دولار كحد أدنى، في حين ذهبت تقديرات أخرى إلى كونها ما بين 100 إلى 120 مليار دولار وفق جهات مختلفة، ولا توجد تقارير رسمية تحصرُ المبالغ بدقة. ومع هذا، أشار أحدث تقرير لصندوق النقد الدولـي إلـى أنّ الاحتياطـات الإيرانيـة المجمَّدة يمكنُ أن تصـل إلى قرابة 115 مليـار دولار، وما تسـتطيع إيران اسـتخدامه منها لا يتعدى 12,2 مليار دولار[2]. وتوزعت الاحتياطات المجمَّدة على عـدّة دول، أغلبهـا إما من مشـتريي النفـط الإيراني، أو بينهُما تجارة مشـتركة مثل الصين وكوريا الجنوبية والهند واليابان والبحرين والعراق ودول أوروبية.

---

(1) بانک مرکزی جمهوری اسلامی ایران، " آخرین وضعیت وام از صندوق بین المللی پول"، (31 فروردین 1399ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 13 مـارس 2022م، https://bit.ly/37lAiT7

(2) Katherine Bauer, Patrick Clawson, Washington Institute, " How Much Would Iran Gain Financially from Returning to the JCPOA? " , 16 Mar 2022. Accessed: 31 Mar 2022. https://bit.ly/37nlPWQ

طالبت طهران الدول المُحتجِزة لأموالها الإفراج عنها بالكلُية أو أجزاءٍ منها، لكن دون استجابة واضحة؛ خشية التعرُّض لعقوبات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً أنّ أغلب تلك الدول ترتبط بعلاقات تجارية وأمنية كبيرة مع الولايات المتحدة، كاليابان وكوريا الجنوبية والهند.

وتتوزع الأموال الإيرانية المجمَّدة القابلة للوصول في حدها الأدنى (قرابة 40 مليار دولار)، على بضع دول تضمُ كوريا الجنوبية بـ 7-10 مليارات دولار، واليابان بـ 3 مليارات دولار، والعراق بـ 5 مليارات دولار في العراق، والصين بـ 20 مليار دولار، ولوكسمبورغ بـ 1,6 مليار دولار، والبحرين بملياري دولار. وأشار صندوق النقد الدولي إلى تجميد حوالي 90% من احتياطات النقد الأجنبي الإيرانية في الخارج[1].

وهددت إيران أكثر من مرة كوريا الجنوبية، التي تحتجز أموالًا تتراوح ما بين 7 إلى 10 مليارات دولار، باتخاذ إجراءات استثنائية ضدها إذا لم تفرج عن أموالها، فقامت بالاستيلاء على ناقلة نفط كورية في الرابع من يناير 2021م[2]. ولاحقًا، أمر إبراهيم رئيسي بوقف استيراد منتجات كوريا الجنوبية استجابةً لمطلب سابقٍ للمرشد بهذا الخصوص؛ ما اضطر كوريا إلى الإعلان عن الإفراج عن قدرٍ ضئيل من الأموال أُعلِن بمليار دولار فقط، ودفع عدة ملايين إلى الأمم المتحدة لتسوية متأخراتٍ على إيران للمنظمة. وفي عام 2022م، جرى الحديث عن الإفراج عن مزيد من الأموال لدى كوريا، لكن دون دليل حقيقي.

ثانيًا: حدود الاستفادة الإيرانية من الأصول المجمَّدة حال التوصل لاتفاق نووي

بعد رفع العقوبات في 2016م، كان لدى إيران عشرات المليارات المحتجزة في الخارج، وأموال تراكمت من مبيعات النفط طوال سنوات العقوبات، إلّا أنّها واجهت صعوبة في تحويلها؛ لأنّ أموالها كانت مقوَّمة بالعملات المحلية للدولة المشترية، في حين أنّ التحويلات الدولية الكبيرة تقوم على أساس التحويل بالعملات الرئيسة كالدولار، لذا ظلت تلك الأموال في حسابات بنكية لدى كبار الدول المشترية للنفط الإيراني، كالصين والهند، وتم استخدامها لتمويل التجارة الثنائية مع إيران، لكنها تراكمت مع مرور الوقت؛ نظرًا لأنّ صادرات إيران النفطية كانت أكبر من واردتها من تلك الدول، ولم تستطِع إيران تحويل الفائض إلّا ما ندر من تحويلات بدفعات دولارية صغيرة، حتى إنّ الصين بعد رفع العقوبات المفروضة على إيران في 2015م، تخلفت عن سداد قرابة 11 مليار دولار .

بالتاكيد أنّ الاقتصاد والشعب الإيراني في حاجة لكُل دولار، سواءً في الوقت الحالي أو مستقبلًا، بعد أن جفّت موارده؛ ما تسبّب في فقدان العملة المحلية التومان لأكثر من 80% من قيمتها، والتضييق على الاستيراد وارتفاع التضخم إلى مستويات أعلى من 50% في بعض الشهور. وبالتالي، فإنّ التوصل لاتفاق نووي جديد سيرفع تجميد الأصول الإيرانية، ويضخّ دولارات إلى داخل الاقتصاد الإيراني، وكذلك سيرفع من قيمة العملة المحلية، ويقلل المضاربة على الدولار ويحد من سعره، لكن بالطبع سيكون هذا الأمر بحدود، فلا يُنتظَر أن ترتفع قيمة العملة المحلية كثيرًا أو تتراجع الأسعار بالأسواق إلى ما قبل إعادة فرض العقوبات في 2018م. لكن لن تضطر إيران مراكمة ايرادات صادراتها النفطية في حسابات خارجية لدى المشترين، بل تحويلها مباشرةً

(1) إيران إنترناشونال، "رئيسي": لابد من إعادة أموال إيران المجمدة بالخارج"، (27 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 أبريل 2022م، https://bit.ly/3LHUUDT

(2) الشرق الأوسط، "إيران بعد احتجاز ناقلة النفط: كوريا الجنوبية ترتهن 7 مليارات دولار من أموالنا"، (05 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 04 مارس 2022م، https://bit.ly/3r3p2Sp

إلى البنك المركزي الإيراني، وإنعاش الاقتصاد والأسواق مرةً أخرى بسلع مستوردة وقطع غيار ومستلزمات إنتاجية، ومواجهة التضخم المزمن بفاعلية أكبر.

من ناحيةٍ أخرى، فإنّ رفع تجميد الأصول المالية بالخارج، لا يعني بالضرورة استطاعة تحويلها للداخل، أو حتى الوصول إلى كامل الأموال، على عكس ما يتم الترويج له في الداخل الإيراني، إذ توجد ثلاثة عوامل مهمة في تحديد مدى وصول إيران إلى تلك الأموال، وبالتالي مدى الاستفادة، منها وهي:

1. الأصول غير القابلة للتسييل تشكِّل الجزء الأكبر من الأصول المجمدة؛ أي إنّ غالبية الأصول الإيرانية المجمدة بالخارج هي أصول غير سائلة بشكل كامل، فهناك مثلًا استثمارات للبنك المركزي الإيراني في شركات أوروبية نفطية بمبالغ ضخمة كالشركة السويسرية «نفط إيران للتجارة الدولية»، وهي شركة تابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية في أوروبا باستثمار قدره 25 مليار دولار. وهناك مليارات أخرى مودعة في مصارف الدول شركاء التجارة مع إيرانٍ كضمانٍ لتمويل التجارة المشتركة أو تمويل المشروعات الاستثمارية والتنموية، كتلك التي تقوم بها الصينٍ في إيران (وهي الشريك التجاري الأول لإيران)، وتُقدَّر حجم الضمانات المجمَّدة مع الصين فقط بِـ 22 مليار دولار[(1)].

2. تناقص الأصول السائلة -المقدَّرة بِـ 40 مليار دولار- بفعل سحب إيران منها خلال فترة العقوبات ومواجهة جائحة كورونا، تحت بند سلع الإعفاءات الإنسانية المتضمنة السلع الزراعية والدوائية وغيرها من الإعفاءات، على سبيل المثال، سحبت إيران من أصولها المجمَّدة في الهند مقابل واردات الأرز والسكر والشاي. وقُدِّرت الأصول الإيرانية المجمَّدة في الهند بِـ 7 مليارات دولار، و20 مليار دولار لدى الصين، و7 مليارات دولار في كوريا الجنوبية، و6 مليارات دولار في العراق، و3 مليارات دولار في اليابان، و3-5 مليار دولارات في أوروبا. وأحيانًا تستغل بعض الدول ديونها لإيران في إلزامها بشراء سلع محلية الصنع في مقابل الديون، كما فعلت بريطانيا مؤخرًا بعد اشتراطها على إيران شراء سلعٍ إنسانية من بريطانيا، إذا أرادت الحصول على دَيْن قديم من أيام الشاه بقيمة وصلت حاليًا -بالفوائد- لقرابة نصف مليار دولار.

3. استمرار العقوبات المتعلقة بقضايا الإرهاب وحقوق الإنسان؛ إذ لا يعني التوصل لاتفاق نووي جديد رفع كُل العقوبات عن إيران، فهناك عقوبات ظلت قائمة حتى بعد تطبيق الاتفاق النووي في 2015م، كتلك المتعلقة بملفات الارهاب والصورايخ الباليستية، وبجهات وأشخاص مرتبطين بقضايا إرهابية. وحتّى لو تمَ حذف تصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية، فمن المتوقَّع أن تظل مثل تلك العقوبات قائمة، وبما أنّ الحرس الثوري ناشط قوي في الاقتصاد الإيرانِي، فإنّ احتمالات تجميد أصول مرتبطة به أو بأفراد تابعين له تظل مرجَّحة مستقبلًا؛ ما قد يعرقل حصول إيران الكامل لأموالها المجمدة.

خلاصة

إنّ رفع تجميد الأصول الإيرانية البالغة عشرات المليارات من الدولارات لدى العديد من دول العالم، لا يعني التحويل التلقائي لتلك المليارات إلى الداخل الإيراني مباشرةً؛ نظرًا لأنّ جزءًا كبيرًا منها غير سائل بطبيعته، أو مرتبط بضمانات تجارية مع الشركاء التجاريين، علاوةً على تناقص

(1) Katherine Bauer, Patrick Clawson, Washington Institute, IBID.

تلــك الأصــول، وغياب الدقة حول حجمها، وما تبقى منها بعد عمليات مقايضتها بســلع محلية مع الــدول المحتجــزة للأموال الإيرانية. لكن من ناحيةٍ أخرى، فإنّ رفع تجميد الأصول ســيتيحُ لإيران الوصــول لاحتياطــات دولارية ســتدعمُ قيمة العملة المحلية التومان التــي فقدت أكثر من 80% من قيمتها، وســتقلّلُ من ارتفاع التضخم والمضاربة على الدولار، وســترفع من قيمة التومان قليلًا من دون أن يعود لمستوياتٍ ما قبل العقوبات، هذا بجانب عدم اضطرار إيران إلى مراكمة ثمن مبيعاتها النفطية مرةً أخرى فيَ حسابات خارجية، بل تحويله مباشرةً إلى البنك المركزي الإيراني، وحدوث انفراجة مالية بعد أكثر من ثلاث سنوات من الأزمات المالية والاقتصادية والمعيشية.

الملِف العسكري

ناقش الملِف العسكري في تقرير فبراير 2022م الهجوم الذي شنّته ميليشيات من إيران على قوات الحدود الباكستانية، ودور الغزو الروسي لأوكرانيا في تضاؤل آمال إيران في تخفيف العقوبات، فضلًا عن المخاوف الأمنية الإيرانية من تزايد ظاهرة انتشار الأسلحة بين المواطنين.

وفي مارس 2022م، سوف يسلط الملِف العسكري الضوء على أبرز الأنشطة العسكرية الإيرانية، التي تمثّلت في إطلاق إيران لعدد من الصواريخ الباليستية تُجاه عاصمة إقليم كردستان العراق، ليُسجَّل بذلك الهجوم الباليستي الثاني بعد العام 2020م. كما تمضي إيران في بذل مساعيها الفضائية، بعد إطلاق الحرس الثوري للقمر العسكري «نور 2»، الذي يُعَدّ التجربة الثانية لها في إطلاق الأقمار العسكرية. وتعزيزًا لمواصلة تطوير أسلحتها الإستراتيجية، دشنت إيران في الخامس من أبريل قواعد تحت أرضية، هي الثالثة للصواريخ والأولى لطائراتها المسيرة.

أوّلًا: هجوم إيران الصاروخي على أربيل

اختارت إيران إطلاق عشرات الصواريخ الباليستية على أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، في 13 مارس الماضي، بدلًا من توجيه الميليشيات العراقية، التي تعمل نيابةً عنها، للقيام بهذا العمل. وقد سبَّب هذا الهجوم حالة ارتباك شديدة، ولاسيّما أنه تم بمقربة من المبنى الجديد للقنصلية الأمريكية[1]. كان الانطباع العام عن الهجوم أنه استهدف القنصلية الأمريكية، إلّا أنّ وسائل الإعلام الحكومية الإيرانية زعمت أنّ الهدف كان مركزًا إستراتيجيًا إسرائيليًا، وقال البعض إنه مقر لجواسيس «الموساد»،[2] وأنه ردٌ انتقامي للهجمات الإسرائيلية على القوات الإيرانية في سوريا. وفي نهاية مارس، تبيّن أنّ هناك سببًا آخر لهذه الهجمات، وهو أنّ إيران استهدفت مخطّطًا في المراحل الأولية لحكومة إقليم كردستان لتزويد أوروبا بالغاز عبر تركيا بمساعدة إسرائيل؛ لتخفيف اعتماد القارة على النفط والغاز الروسي.[3]

وفيما يتعلق بالهجوم نفسه، فقد أثبتت إيران مرةً أخرى مدى دقة صواريخ «فاتح 110». وعلى الرغم من أنّ طهران بالغت بشدة عندما أطلقت 12 مقذوفًا متطورًا، إلّا أنّ احتمال الخطأ الدائري للصواريخ كان منخفضًا للغاية. ولم تعترض بطاريات الدفاع الجوي في أربيل أيًا من هذه الصواريخ، وهو ما عدَّهُ خبراء عسكريون إيرانيون نجاحًا تكتيكيًا إضافيًا؛ بفضل تنفيذ تعديلات

---

(1) Louisa Loveluck and Alex Horton, 'After nuclear talks break down, Iran claims ballistic missile attack in Iraq,' The Washington Post, March 13, 2022, https://wapo.st/3NOannA [Last visited on April 3, 2022].

(2) 'Iranian Guards claim ballistic missile attacks in Erbil,' March 13, 2022, https://bit.ly/3r4A1L3 [Last visited on April 3, 2022].

(3) 'EXCLUSIVE Iran struck Iraq target over gas talks involving Israel–officials,' Reuters, March 28, 2022, https://reut.rs/3x5PVc8 [Last visited on April 3, 2022].

مثل التحليق على مسار منخفض في الغلاف الجوي والاطلاق الرأسي، واستخدام عنصر المفاجأة. ونظـرًا للطبيعة المتقلبة للهجمـات في العراق، لم تُقدِّر أنظمة الإنـذار المبكر بالقنصلية الأمريكية مسـار المقذوفات الموجهة نحو المجمع السـكني، وبالتالي لم تُشـغِّل أنظمة الدفاع الذاتي التلقائي، كما أنّ القنصلية الأمريكية ليست مسؤولة عن الدفاع عن المنطقة بأكملها في أربيل. وبينما تستمر لعبة المناوشات بين إسرائيل وإيران في سوريا، لا يبدو أنّ مثل هذه الهجمات ضد الأماكن المشتبه بها لوجود المصالح الإسـرائيلية في العراق أو في الخليج سـتصبح وضعًا طبيعيًا جديدًا؛ إذ دأبت إيران على تجنُّب اسـتخدام قدرتها الهجومية للانتقام، أو لتوجيه ضربة اسـتباقية في العراق منذ مقتل القائد السابق لـ «فيلق القدس» قاسم سليماني.

ثانيًا: الحرس الثوري يطلق القمر العسكري «نور 2»

بعـد مـرور عامين منذ إطلاق قـوات الحرس الثوري الإيراني القمر العسـكري «نور 1» في الثالث والعشرين من أبريل 2020م، أعلن الحرس الثوري ممثلًا بفرعه الجو-فضائي، عن إطلاقه النسخة الثانية من القمر «نور 2» بتاريخ الثامن من مارس 2022م، ونجاح عملية الإطلاق بعد وضعه على مدار قريب من الأرض«LEO».

وكانت وكالة «إيرنا» الرسمية قد أعلنت أنّ القمر العسكري «نور 2» أُطلِق من القاعدة الفضائية في صحراء شـاهرود، الواقعة على نحو 300 كلم إلى الشـرق من طهران، واسـتقر في مداره حول

المصدر: وكالة «إيرنا»، https://bit.ly/3sPyaen

الأرض على مسافة 500 كلم بنجاح. واستُخدِم في عملية الإطلاق حامل الأقمار «قاصد»، الذي استُخدِم كذلك في إطلاق القمر الصناعي السابق «نور 1»، والذي يُعَدّ أيضًا أول صاروخ ذو ثلاث مراحل تمت صناعته داخل إيران وبالوقود المركّب، الذي يُعَدّ مزيجًا من الصُلب والسائل[1].

وفيما يتعلق بأهداف القمر العسكري «نور 2»؛ فقد نقلت المصادر الإيرانية الرسمية أنّ مهام القمر تشمل أغراض عامة ودفاعية، عبر تنفيذ المهام الاستطلاعية والقياسية بسرعة 7,6 كم في الثانية، وفي غضون 480 ثانية بعد الإطلاق[2].

وتعود انطلاقة إيران نحو برنامجها الفضائي منذ نهاية التسعينيات الميلادية، عبر إطلاق صاروخ «شهاب-3»، ثُم تلا ذلك الاهتمام باستحداث المنشآت المعنيّة بالبرنامج الفضائي. ومنذ تلك الفترة وعلى مدى فترات متقطعة، قامت إيران بمزيدٍ من التجارب الخاصة بإطلاق الأقمار الصناعية للفضاء، إلّا أنّ تلك المحاولات باءت بالفشل، وكان آخرها مطلع العام الحالي، حينما فشلت في إطلاق قمر صناعي، وعزت الفشل إلى وجود مشكلات فنية تسعى لحلّها. وعلى الرغم من الإعلان الإيراني بأنّ عملية الإطلاق الأخيرة قد نجحت، لكن ليس هناك ما يؤكد صحة ما ذهب إليه المسؤولون الإيرانيين، خاصةً أنّ إيران قد دأبت على تضخيم قدراتها وإمكانياتها العسكرية.

ثالثًا: قواعد تحت أرضية للصواريخ والطائرات المسيرة

أعلنت القوات الجو-فضائية التابعة للحرس الثوري في الخامس من شهر مارس، عن تدشين قواعد تحت أرضية للطائرات المسيرة والصواريخ، بحضور القائد العام للحرس الثوري اللواء حسين سلامي. إذ رافق ذلك الإعلان تصريحٌ لسلامي، قال فيه إنّ القواعد التحت أرضية للصواريخ والطائرات المسيرة قد دخلت المجال العملي، وأنّ «هذه القواعد التي بُنيت على شكل أنفاق في قلب الجبال المرتفعة، تضم منظومات صواريخ أرض-أرض مزوَّدة بمعدات متطورة، بالإضافة إلى طائرات هجومية مسيرة تخترق شبكات رادار العدو ودفاعاته»[3].

وتُعَدّ هذه هي المرة الأولى التي تكشف فيها القوات الجو-فضائية في الحرس الثوري، عن قاعدة طائرات مسيرة تحت الأرض. وسبق أن قامت في العام 2015م بتدشين أولى قواعدها الصاروخية التحت أرضية، التي بثّ التليفزيون الإيراني مراسم تدشينها، ونقل صورًا للقاعدة، وهي تحتوي على أنواع مختلفة من الصواريخ التي يصل عمقها إلى 500م تحت الأرض، كما ورد في مراسم الإعلان[4]. كما كررت طهران تلك الخطوة في تدشين القاعدة الثانية في العام 2016م، التي تمت برعاية من قِبَل رئيس البرلمان الإيراني آنذاك علي لاريجاني، واشتملت مراسم التدشين على استعراض الصاروخ الباليستي «عماد»، الذي سبق أن أُزيح الستار عنه بعد تدشين القاعدة الصاروخية الأولى للحرس الثوري بثلاثة أيام[5].

---

(1) إيرنا، ماهواره نور2- سپاه به فضا پرتاب شد، خبرگزاری (17 اسفند 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 11 مارس 2022م، https://bit.ly/3sPyaen

(2) المرجع السابق.

(3) خبرگزاری مهر، رونمایی از پایگاه های جدید موشکی و پهپادی نیروی هوافضای سپاه، (14 اسفند 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 11 مارس 2022م https://bit.ly/3vChCsl

(4) فرانس 24، إيران تكشف لأول مرة عن صواريخ تحت الأرض وتهدد "الأعداء بحممها"، (14 أكتوبر 2015م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://cutt.us/EWEBw

(5) المرجع السابق.

صورة (1): أعداد من الطائرات الإيرانية المسيرة في القاعدة التحت أرضية للحرس الثوري

المصدر: وكالة «مهر»، https://bit.ly/3vChCsl

ويأتي اهتمام إيران ببناء القواعد الصاروخية والطائرات المسيرة، في سياق تطوير مختلف أسلحتها العسكرية المختلفة. وتضع طهران موضوع بناء القواعد العسكرية وصناعة الطائرات المسيرة على قائمة الأولويات الرئيسة في تشكيلاتها العسكرية، وتمد بها ميليشياتها الإرهابية في اليمن ولبنان والعراق وسوريا، التي باتت تشكل تهديدًا لاستقرار المنطقة وأمنها. هذه الإجراءات لبناء قواعد محصَّنة، مردُّه التوجُّس الإيراني من استهداف أهم برامجها العسكرية، ويهدف لتوفير الحماية ضد الهجمات المعادية، وإحاطتها قواعدها العسكرية الحساسة بقدرٍ من السرية والغموض على خصوم طهران التقليديين. ورغم السرية التي تضفيها طهران على برامجها التسليحية، إلّا أنّها تعرضت في فبراير الماضي لهجماتٍ من إسرائيل، استهدفت قواعد الطائرات المسيرة الإيرانية في محافظة كرمانشاه. إذ أوردت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أنّ الهجوم الجوي الذي قامت به إسرائيل في إيران، قد أحدث أضرارًا جسيمة لشبكة الطائرات دون طيار في البلاد، وذكرت الصحيفة أنّ ست طائرات من دون طيار إسرائيلية قصفت القاعدة التابعة للحرس الثوري، الواقعة بمحافظة كرمنشاه غرب إيران[1].

(1) الشرق الأوسط، تقرير: هجوم إسرائيلي دمّر مئات الطائرات المسيّرة الإيرانية الشهر الماضي، (15 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://cutt.us/X4D9B

خلاصة

يؤكد هجوم إيران الباليستي على أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، احتمالية انتقام تل أبيب من مؤسّسة مُماثلة تابعة للحرس الثوري الإيراني على الأراضي العراقية، وربما تكون إسرائيل قد ردت على هذا الهجوم بالفعل في سوريا. كما أنّ ذلك الهجوم لا يستبعد أن يكون من بين دوافعه اختبار إيران لقدراتها الصاروخية، ومدى دقة عائلة صواريخ «فاتح 110» الباليستية.

ويشكل إصرار النظام الإيراني على إطلاق صواريخ إلى الفضاء تحديًا صارخًا لقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، خاصةً أنّ عملية الإطلاق أتت بالتزامن مع جولات محادثات فيينا وتوقُّف المحادثات النووية وبلوغها حالة من الانسداد السياسي. كما لا يمكنُ إغفال المساعي الإيرانية في الاهتمام ببرنامجها الفضائي، الذي قد يكون مظلةً تخفي طهران خلفها سعيها لتطوير صواريخها للوصول لمديات أبعد في المستقبل، خاصةً أنّ تلك الصواريخ مُدرَجة ضمن محاذير الاتفاق النووي.أما الاهتمام الإيراني ببناء القواعد الصاروخية والطائرات المسيرة، فيأتي في إطار المشروع الإيراني لتطوير أسلحتها العسكرية المختلفة، والظهور بمظهر القوات غير القابلة للتدمير أو الاستهداف.

الشـــأن العربـــي

ناقش الملف العربي أربعة محاور رئيسية، خُصِّص الأول منها للحديث عن التفاعلات الخليجية-الإيرانية، عبر تناول انعكاسات زيارة الرئيس السوري للإمارات على العَلاقات الخليجية-الإيرانية، ثم الدعاوى الإيرانية بشأن حقل الدرة السعودي-الكويتي المشترك للغاز، فضلًا عن قمّة النقب والحضور الخليجي، فيما تطرَّق المحور الثاني إلى التفاعلات الإيرانية-اليمنية، عبر مناقشة قضيتين رئيسيتين، هما: توقيت ودلالات الهجوم الحوثي على المنشآت السعودية، والمبادرات الحوثية كتكتيك حوثي نحو المناورات السياسية. أمّا المحور الثالث فقد تحدّث عن عَلاقات إيران والعراق في ٤ قضايا رئيسية، هي: الرواية الإيرانية من استهداف أربيل بصواريخ باليستية، والمواقف العراقية من الهجمات الإيرانية على أربيل، والأهداف الإيرانية من الهجمات على أربيل، ودلالات الهجمات الإيرانية على أربيل. وأمّا المحور الرابع فقد خُصِّص للحديث عن التفاعلات الإيرانية-السورية تحت عنوانين، هما: الحراك العربي-الإيراني في الملف السوري، وسوريا ما بين نشاط إيرانيّ وتأهُّب إسرائيليّ.

إيران ودول الخليج

تناول تقريرنا حول العلاقات الخليجية-الإيرانية لشهر فبراير 2022م تنامي مظاهر التصعيد بين الجانبين نتيجة لارتفاع وتيرة الحراك الدولي تجاه الملف النووي الإيراني، وما صاحَب ذلك من تصاعُد الأزمة الروسية-الأوكرانية، التي على إثرها دخل العالم في حسابات جديدة بشأن تداعيات هذه الأزمة على أسواق الطاقة، نتيجة لتصادم فكرة التحالف الغربي مع التوجهات الروسية. وقد نوقش ذلك من خلال مظاهر عودة الاهتمام الدولي إلى الدول الخليجية نتيجة للطلب المتنامي على منتجات الطاقة، وكيف عزز ذلك من مواقف دول الخليج التفاوضية، كما جرى تسليط الضوء على النشاطات الإيرانية على الجُزر الإماراتية لفرض سياسة الأمر الواقع على الاحتلال الإيراني لتلك الجُزر. في تقرير شهر مارس 2022م، استمرت التوترات الخليجية-الإيرانية مع بروز مستجدات في الحراك الإقليمي الذي من المتوقع أن يكون له تأثيرات في وتيرة العلاقات الخليجية-الإيرانية، وسيجري تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور، هي: تداعيات دعوة الرئيس السوري بشار الأسد إلى الإمارات ومحاولات إعادة سوريا إلى الحاضنة العربية، والخلاف الذي أثارته إيران حول الاتفاق السعودي-الكويتي للاستثمار المشترك في حقل الدرة للغاز، وأخيرًا ستُناقَش التأثيرات المحتملة لمشاركة دول خليجية في قمة النقب التي عُقدت بين عدد من دول المنطقة وبحضور أمريكي.

أوّلًا: انعكاسات زيارة الرئيس السوري للإمارات على العلاقات الخليجية مع إيران

في موقف وصفته دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه تتويج لنهج دولة الإمارات تجاه إحلال السلام، زار الرئيس السوري بشار الأسد دولة الإمارات بتاريخ 18 مارس 2022م، وعقد مشاورات منفصلة مع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، وعدد من المسؤولين الإماراتيين. ويرى بعض المراقبين أن هذه الزيارة تخدم القضايا المشتركة للطرفين وتصبّ في مصلحة الدول العربية، إذ علّق الشيخ محمد بن زايد على هذه الزيارة بأنها «فاتحة خير وسلام واستقرار على لسوريا والمنطقة جمعاء»[1]. وينظر البعض إلى أن هناك محاولات إماراتية لإعادة سوريا إلى حاضنتها العربية، مدعومة برغبة سورية في ذلك.

1. **مخاوف إيرانية من هذه الخطوة:**

أشارت صحيفة «مهر» الإيرانية، التي وصفت الزيارة بـ«التاريخية»، إلى أن الجانبين ناقشا العلاقات بين سوريا والإمارات والتنسيق والتعاون المشترك بين البلدين، كما أكدا خلال هذا اللقاء الدفاع

(1) العين الإخبارية، زيارة الأسد للإمارات.. رسائل ودلالات تتوج بدبلوماسية السلام، (18 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://bit.ly/3tNB4kv

عن استقلال سوريا وخروج القوات الأجنبية من هذه الدولة[1]، ولا شك أن إيران تنظر إلى أن اقتراب الأسد من محيطه العربي يعني تقليل اعتماده على إيران، وبالتالي فإن هذه الخطوة تُعَدّ في نظر إيران مهددًا للتموضع الإيراني الذي يتزايد في سوريا، ويحدّ من قدرتها على الضغط على إسرائيل، ويقلل فاعلية ما تعتبره محورًا للمقاومة[2]. إلا أن بعض المراقبين يرون أن هذا التقارب ربما كان رسالة طمأنة وحياد إماراتي تجاه إيران، مفادها أن علاقاتها مع إسرائيل لن تأتي على حساب إيران، وأن العلاقات الطيبة مع النظام السوري هي في ذاتها تقارب مع السياسة الإيرانية.

2. موقف الولايات المتحدة والملف النووي:

الولايات المتحدة التي تسعى إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، للتفرغ لملف الأزمة الأوكرانية، تجد في هذه الزيارة عبئًا جديدًا عليها تحمُّل تبعاته، وقد عبّرت الخارجية الأمريكية عن خيبة أملها وانزعاجها العميق من هذه الزيارة[3]، إذ تنظر إلى أن التعامل مع نظام الأسد يُعتبر خطًا أمريكيًا أحمرَ، في ظل قانون قيصر. وقد علّقت وزارة الخارجية الأمريكية على الزيارة من خلال المتحدث باسم الخارجية نيد برايس، الذي قال: «نشعر بخيبة أمل عميقة وقلق من هذه المحاولة الواضحة لإضفاء الشرعية على بشار الأسد، الذي يظل مسؤولًا عن مقتل ومعاناة عدد لا يحصى من السوريين»، مضيفًا: «نحثّ الدول التي تفكر في التعامل مع نظام الأسد على أن تتذكر بعناية الفظائع المروّعة التي فرضها النظام على السوريين على مدار العقد الماضي»[4].

من جهة أخرى فإنّ الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، وواقع الأزمة الناشئة في مجال الطاقة جرّاء ذلك، يضغطان على الدول الغربية للبحث عن بدائل للنفط والغاز من روسيا، والإمارات تمثل جزءًا محتملًا للبدائل الداعمة لحل أزمة الطاقة[5]. قد تضطر الولايات المتحدة في ظل هذه

(1) وكالة مهر للأنباء، زيارة بشار الأسد التاريخية للإمارات، (22 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://bit.ly/3uGkUZu
(2) نيوز1 الإخباري، ما الذي يفعله الأسد في أبو ظبي؟، (24 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3LBrFTg
(3) أوجه الحقيقة، لماذا واشنطن منزعجة من زيارة بشار الأسد إلى الإمارات؟، تاريخ الاطلاع: 29 مارس 2022م، https://bit.ly/3JW0BxE
(4) نبض، أمريكا: نشعر بخيبة أمل عميقة ومقلقة من زيارة بشار الأسد للإمارات، (19 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 مارس 2022م، https://bit.ly/3iPwegq
(5) موقع واي نت التابع ليديعوت أحرونوت، إخراج إيران من سوريا، والقلق من ابتعاد أمريكا، خلف زيارة الأسد للإمارات، (19 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://www.ynet.co.il/news/article/sjax1w7zc#autoplay

المستجدات إلى مقاربات أكثر تعقلًا في ردود فعلها حول الزيارة، وقد تعمل على تجنب ما يثير قلق دول الخليج، لا سيما ما يتعلق بما جرى تداوله مؤخرًا حول احتمالية رفع الحرس الثوري من قائمة الإرهاب، وذلك لتفادي تعقيد العلاقات مع الدول النفطية الخليجية.

3. تأثير زيارة الأسد للإمارات في العلاقات الخليجية-الإيرانية:

التقارب الإماراتي مع سوريا، الذي قد تنظر إليه طهران بأنه يهدد نفوذها في هذا البلد، من المتوقع أن يفضي إلى توتر جديد يؤدي إلى عدم تحسن العلاقات الخليجية-الإيرانية، إذ إنّ هذه الخطوة في التقرب من الرئيس السوري ستُفهم من قِبل الإيرانيين على أنها محاولة للضغط على الجانب الأمريكي في مقارباته تجاه إيران، وتقليل الحضور الإيراني الإستراتيجي في سوريا، خصوصًا في ظل العلاقات المستجدة والمتنامية بين أبو ظبي وتل أبيب.

ثانيًا: الدعاوى الإيرانية بشأن حقل الدرة السعودي-الكويتي المشترك للغاز

على إثر الإعلان السعودي-الكويتي لاتفاق تاريخي حول الاستثمار المشترك في حقل الغاز المسمى «الدرة»، سارعت طهران وعلى لسان متحدث خارجيتها بالإعلان عن اعتراضها على تنفيذ مثل هذه الاتفاقية دون التشاور معها، مشيرة إلى خلافات وحقوق قديمة تدّعيها حول حدود الجرف القاري بينها وبين دولة الكويت. فقد قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده: «إنّ حقل الدرة، الذي تطلق عليه إيران حقل آرش، هو حقل مشترك بين دول إيران والكويت والسعودية، وتوجد أجزاء منه في نطاق المياه غير المحددة بين إيران والكويت، وإنه وفقًا للضوابط والأعراف الدولية فإنّ أيّ خطوة للاستثمار والتطوير في هذا الحقل يجب أن تحدث بالتنسيق والتعاون بين الدول الثلاث، لذا فإنّ الخطوة الأخيرة للكويت والسعودية التي جاءت في إطار وثيقة للتعاون هي خطوة غير قانونية، ومناقضة للأعراف الجارية والمحادثات المنجزة سابقًا، حول كيفية الاستثمار في هذا الحقل المشترك، وبالتزامن مع ذلك مواصلة المفاوضات الثنائية مع الكويت في إطار نتائج المفاوضات السابقة معها حول تحديد حدود الجرف القاري، وكذلك بدء المفاوضات ثلاثية الجانب لتحديد النقطة الثلاثية في ما بين هذه الدول، وتأكيد احتفاظ إيران لنفسها كذلك بحق الاستثمار في الحقل المشترك»[1].

1. أهمية الحقل:

لحقل الدرة أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، خصوصًا في ظل أزمة الطاقة الناجمة عن التوتر بين روسيا والمجتمع الغربي، إذ تكمن أهميته الاقتصادية باعتباره مخزنًا كبيرًا لإنتاج الغاز، ومن المتوقع أن ينتج مليار قدم مكعبة قياسية من الغاز يوميًا و84 ألف برميل يوميًا من المكثفات. وأهميته السياسة تتمثل في إظهار القيمة الاقتصادية لدول الخليج على مستوى العالم، واستخدام ذلك كأداة تأثير في القضايا التي تهمّ دول الخليج[2].

وقد عطّل الخلاف بين السعودية والكويت إنتاج الحقل منذ تاريخ استكشافه في عام 1960م، نظرًا إلى وقوعه في منطقة حدودية، إذ أشار الدكتور محمد الصبان، المستشار الاقتصادي

---

(1) وكالة إيسنا، المتحدث باسم وزارة الخارجية: اتفاقية جديدة بين المملكة العربية السعودية والكويت بشأن حقل غاز آرش/الدارة غير قانونية، (26 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3uQFgz9

(2) إندبندنت عربية، لماذا أعلنت إيران فجأة أحقيتها في الحقل السعودي-الكويتي؟، (30 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://bit.ly/3Lv7dDi

والنفطي الدولي، إلى أن «الدرة» حقل غاز مشترك في المنطقة المغمورة بين السعودية والكويت، وكانت إيران تنازع للحصول على جزء منه، وذلك لموقعه الحدودي، مشيرًا إلى أنه «كان من المفترض أن يعمل منذ فترة طويلة، لكن ما تسبب في تأخره هو موقعه الحدودي الذي جعله محل خلاف، وأن ملكية هذا الحقل مناصفة بين السعودية والكويت»[1].

2. سبب الإعلان الإيراني ومخاوف إيران:

لا تزال إيران تسعى لإضافة التعقيد في علاقاتها مع دول جوارها الخليجي، وكأن أي نجاح خليجي يثير توتر إيران ومخاوفها، ولا يريحها أن تُحَلّ التوترات القائمة. كما أن الحقل يُعَدّ مصدرًا كبيرًا لإنتاج الغاز، وبالتالي يُعتبر منافسًا لإيران في تصدير الغاز، ويأتي هذا الإعلان المشترك ليرسل رسالة إلى العالم حول أهمية منطقة الخليج واستقرارها، إذ يمرّ العالم بأزمة غير مسبوقة في إمدادات الطاقة.

وقد حسم وزير الخارجية الكويتي، الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، الجدل حول البيان الإيراني المتشنج بقوله إنّ «إيران ليست طرفًا في حقل الدرة، فهو حقل كويتي-سعودي خالص، ولهما الحق في استغلاله واستثماره وفق الاتفاقات المبرمة بين الدولتين»، وإنّ ما ذُكر يتعلق بمفاوضات الجرف القاري[2]. وبين الكويت وإيران مفاوضات متعثرة لتحديد الحدود البحرية التي تسمى الجرف القاري، لكن ليس لذلك علاقة بالمنطقة التي يقع فيها حقل الدرة، ولذا فإنّ الدعاوى الإيرانية ترمي إلى محاولة اكتساب حقوق في مناطق مماثلة رغم عدم أحقيتها في ذلك.

ثالثًا: قمة النقب والحضور الخليجي

في توقيت دقيق يمرّ به العالم وتنعكس تأثيراته على المنطقة، جاء اجتماع النقب الذي جمع دولًا خليجية وعربية للتنسيق مع إسرائيل للمرة الأولى وبحضور أمريكي، يصفه البعض بأنه «تاريخي

(1) العربية، هذه الأهمية الإستراتيجية لـ«حقل الدرة للغاز»، (20 مايو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://bit.ly/3iQMb5T
(2) نبض، وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد: إيران ليست طرفًا في «حقل الدرة»، فهو حقل كويتي-سعودي خالص، وما ذكر بالمؤتمر الصحفي المقصود به مفاوضات الجرف القاري، (29 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://bit.ly/3tR1nX1

وغير مسبوق»، ليثير تساؤلات حول ماهية التفاهمات التي يمكن أن تجمع بين هذه الأطراف في ظل الظروف الحالية.

ما تمرّ به العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة ليس اعتياديًا، ويمكن توصيف الحراك في المنطقة بأنه رغبة من دول المنطقة في ألا تكون ضحية لتبعات محاولات الولايات المتحدة لترتيب أوراقها مع إيران.

1. الرسائل والدلالات لقمّة النقب:

أتت هذه القمة بعد عقد قمة ثلاثية جمعت وزراء خارجية مصر والإمارات وإسرائيل، وتزامنًا مع جولة وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة، وكذلك في ظل اشتداد حدة اصطفافات الدول الغربية ضد روسيا التي تشن حربًا ضد جارتها أوكرانيا. ولذا يمكن القول إنّ القمة عُقدت لترتيب علاقات دول المنطقة في ضوء المستجدات، ولممارسة الضغط على الولايات المتحدة لتتراجع عن خطوات استرضاء النظام الإيراني الذي لا يزال يقوم بأعمال تخريبية وأدوار مساندة للإرهاب في المنطقة.

2. الموقف الإيراني:

ألقت الأزمة الأوكرانية بظلالها على مفاوضات الملف النووي الإيراني، فقد أصبحت ورقة مساومة روسية مع الولايات المتحدة الأمريكية للتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول الغربية على موسكو، كما أن قمة النقب من المتوقع أن تضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لعدم رفع تصنيف الحرس الثوري الإيراني من قائمة الإرهاب، التي تُعَدّ شرطًا إيرانيًا للعودة إلى الاتفاق، وكانت الولايات المتحدة تدرس هذه المسألة لتحقيق توافق تجري بموجبه العودة إلى الاتفاق النووي.

الموقف الإيراني يرى أن ما يحدث في المنطقة حاليًا يشبه تغيير جلد المنطقة بطريقة تؤدي إلى تكامل أمن إسرائيل والدول العربية، أي أن يكون أمن الدول العربية هو أمن إسرائيل والعكس، ويشكّل ذلك حساسية ومخاوف بالنسبة إلى إيران، إذ يرى بعض الإيرانيين أن المقاومة السياسية والشعبية والحساسية الدبلوماسية العربية بخصوص إقامة علاقات مع إسرائيل لم تعُد موجودة كما كانت الحال في السابق، وأن ظروف المستقبل القريب تنطوي على إقامة علاقات بين باقي الدول العربية في المنطقة مع إسرائيل بسرعة أكبر. في ظل هذه الظروف لن تكون إيران قادرة على لعب دور فعال، أي إنّ جبهة التكتل مع إسرائيل ستلقي بظلالها الثقيلة على محور المقاومة في المستقبل القريب[1].

خلاصة

يبدو أن تعقيدات الأزمة الأوكرانية ألقت بظلالها الثقيلة على دول المنطقة سياسيًا واقتصاديًا، الأمر الذي قد يفضي إلى استمرار التوترات بين إيران ودول الخليج، فإيران التي تحاول سدّ الفراغ الذي قد تحدثه روسيا في سوريا نتيجة لتورطها في حرب أوكرانيا، تخشى أي تقارب بين الرئيس السوري ودول الخليج. أما دول المنطقة، لا سيما الدول الخليجية، فتسعى لمجابهة التداعيات التي فرضتها الحرب الروسية-الأوكرانية، وكذلك وقف الأطماع الإيرانية التي قد تشهد تصاعدًا في حال توصلت طهران إلى اتفاق مع واشنطن حول العودة إلى الاتفاق النووي. ورغم أن المفاوضات بشأن ملف العودة إلى الاتفاق النووي تتعقد هذه الأيام بتعقد المستجدات على الساحة الدولية،

(1) دبلوماسي إيراني، «الناتو العربي-الإسرائيلي» وُلد من تطورات إقليمية! ما مدى خطورة «سيناريو التحالف المشؤوم» ضد طهران؟، (29 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3uSqRmc

فإنّ التفاعلات الإقليمية، كالخلاف على حقل الدرة، وتطورات العلاقات الإماراتية-السورية، فضلًا عن تفاهمات النقب، تفسّر ردود فعل الدول الإقليمية على انعكاسات كل من الأزمة الروسية والمفاوضات النووية، كما تشير إلى رغبة دول الخليج في أخذ إجراءات غير اعتيادية بحكم الضرورة لحماية أمنها في ظل الأوضاع الدولية الراهنة.

إيـــران واليمـــن

ناقش تقرير فبراير 2022م دلالات تصنيف الميليشيات الحوثية منظمةً إرهابية من قِبَل مجلس الأمن الدولي، والموقف الإيراني من التصنيف، بالإضافة إلى الانعكاسات المحتملة لقرار مجلس الأمن على المشهد اليمني.
وفي مارس 2022م سوف نتناول دلالات وتوقيت الهجوم الحوثي على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى دلالات المبادرات الحوثية وأبعادها السياسية.

أوّلًا: توقيت ودلالات الهجوم الحوثي على المنشآت السعودية

شهد شهر مارس سلسلة من الهجمات الحوثية التي استهدفت المنشآت النفطية والمدنية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، إذ أصدرت الميليشيات الحوثية في 25 مارس 2022م بيانًا تبنّت فيه الهجمات الإرهابية على أهداف حيوية في جيزان وظهران الجنوب وأبها وخميس مشيط، كان أبرزها استهداف منشأة «أرامكو» النفطية في جدة[1].

واستخدمت الميليشيات الحوثية في هذه الهجمات الإرهابية صواريخ «كروز» الإيرانية والطائرات المسيرة، في دلالة واضحة تثبت استمرار تزويد النظام الإيراني للميليشيات الحوثية

(1) الحرة، هجوم ضخم للحوثيين على منشأة نفطية في جدة السعودية، (25 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://arbne.ws/3xl0lEL

بالأسلحة لاستهداف دول الجوار والشعب اليمني. وأكد رئيس تحالف قبائل اليمن العميد فيصل الشعوري أن الأسلحة الإيرانية، بما فيها الصواريخ والطائرات المسيرة، «لم تكن متوفرة قبل الانقلاب في ترسانة الجيش اليمني السابق، وإنما وُجدت عقب عمليات إنهاء الانقلاب لاستعادة الدولة اليمنية»، مضيفًا أنه «على الرغم من الحظر المفروض على الميليشيات الحوثية فإنّ النظام الإيراني أثبت أن لديه عديدًا من الطرق والوسائل التي يستطيع من خلالها تهريب العتاد العسكري للميليشيات»، مستشهدًا بشحنة صواريخ جرى ضبطها مؤخرًا في أحد منافذ الشحن[1].

وفي هذا الصدد، قال المتحدث العسكري للقوّات المشتركة في الساحل الغربي العقيد وضاح الدبيش: «إنّ إيران مُصِرَّة بشكل دائم وكبير على تهريب أنواع مختلفة من الأسلحة النوعية والخطيرة جدًّا، التي تطلقها ميليشيات الحوثي باتجاه السعودية والإمارات، أو في هجمات داخلية»[2].

وشدَّد مجلس الوزراء السعودي، في جلسته يوم الثلاثاء 22 مارس 2022م، على أهمية أن يعي المجتمع الدولي خطورة استمرار النظام الإيراني في تزويد الميليشيات الحوثية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، وأن يضطلع بمسؤولياته في المحافظة على إمدادات الطاقة، وأكد المجلس أن المملكة العربية السعودية لن تتحمل مسؤولية أي نقص في إمدادات البترول للأسواق العالمية، في ظل استمرار الهجمات الحوثية ومن خلفهم النظام الإيراني على مواقع إنتاج البترول والغاز ومشتقاتها[3].

ويرى عديد من المتابعين أن توقيت العمليات الهجومية على المنشآت النفطية في السعودية يأتي في مرحلة حساسة بالنسبة إلى السوق العالمية للطاقة، ويرتبط بشكل مباشر بمصالح النظام الإيراني، سواء في ما يتعلق بسياسة تصدير النفط أو بالمكاسب التفاوضية للنظام في مفاوضات فيينا. كما يمثل التصعيد محاولة حوثية لإرسال رسالة إلى مناصريها وخصومها بأنها ليست في موقف ضعيف، بالإضافة إلى تكريس مفهوم العدوّ الخارجي من قِبَل الميليشيات لتوحيد جبهتها الداخلية، وكذلك لإقناع الدول الإقليمية والقوى السياسية اليمنية بدورها المحوري في مستقبل العملية السياسية باليمن، ولاسيّما أن التصعيد جاء قبل أيام من انطلاق «المشاورات اليمنية» التي تستضيفها العاصمة السعودية الرياض، بإشراف مجلس التعاون الخليجي، التي تهدف إلى توحيد الجهود نحو السلام، وتعزيز مؤسسات الدولة، لتلبية طموحات وتطلعات الشعب اليمني.

ثانيًا: المبادرات الحوثية وأبعادها السياسية

شهد شهر مارس بعض الخطوات والاستجابات الحوثية مع الأمم المتحدة، ابتدأت بتوقيع الميليشيات الحوثية اتفاقًا مع الأمم المتحدة في 06 مارس 2022م، يقضي بتفريغ حمولة الناقلة النفطية «صافر»، إضافةً إلى التوصُّل إلى اتفاق تبادل الأسرى مع التحالف والحكومة الشرعية برعاية الأمم المتحدة، تشمل 1400 من الأسرى الحوثيين مقابل 823 من التحالف والحكومة اليمنية الشرعية، بمن فيهم شقيق الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي[4].

---

(1) العين الإخبارية، صواريخ وطائرات الحوثي.. أسلحة إيران تبدد فرص السلام باليمن، (20 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://bit.ly/37BfAyl

(2) المرجع السابق.

(3) العربية، السعودية: على العالم أن يعي خطورة تسليح طهران للحوثيين، (22 مارس 2022م) تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://bit.ly/3vqspnR

(4) فرانس 24، الحوثيون يعلنون التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى مع التحالف بقيادة السعودية يشمل شقيق هادي، (28 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 أبريل 2022م، https://bit.ly/3ObPXW2

كما أعلنت الأمم المتحدة عن هدنة في اليمن لمدة شهرين، بالتزامن مع انطلاق المشاورات اليمنية بالرياض، لكنّ الحوثيين خرقوا هذه الهدنة في جبهات عديدة، خصوصًا في مأرب وتعز والحديدة.

ورغم هذه الخروقات، أكد المتحدث باسم الجيش اليمني العميد عبده مجلي أن طيران التحالف لا يزال يلتزم الهدنة الأممية، وأن قوّات الشرعية اليمنية لم تنفذ أي عمليات هجومية، وكل الأعمال دفاعية ضد هجمات الحوثي[1].

وبدلًا من التزام الهدنة الأممية، التي قد تمهد لإنهاء الأزمة اليمنية، أعلنت الميليشيات الحوثية عمّا سمته «مبادرة السلام اليمنية»، وذلك على لسان المسمَّى برئيس المجلس السياسي مهدي المشاط، إذ زعمت الميليشيات الحوثية تعليق هجماتها الإرهابية لمدة ثلاثية أيام. ووصف وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك مبادرة الميليشيات الحوثية بـ«العبثية، ومحاولة من قِبل الميليشيات للهروب من المسؤولية في إنهاء الحرب وتحقيق السلام في اليمن»، مضيفًا أن الحكومة اليمنية ترحّب بكل الجهود الصادقة والساعية لتحقيق السلام. وقال عقب لقائه المبعوث الأممي هانس غروندبرغ: «هذا موقف الحكومة الدائم من كل الدعوات الأممية والإقليمية، وآخرها المبادرة السعودية التي كانت واضحة في الدعوة لوقف شامل لإطلاق النار، وإن الحكومة انخرطت في نقاشات جادة وإيجابية مع المبعوث الأممي لليمن منذ الوهلة الأولى لتعيينه، بغرض الوصول إلى مقاربة تضمن وقفًا شاملًا لإطلاق النار، ومعالجة حقيقية لكل القضايا الإنسانية ذات العَلاقة بحياة مواطنينا في كل ربوع الوطن دون تمييز، التي أدت إلى معاناة المواطنين في كل محافظات الجمهورية»[2]. وأكد وزير الخارجية اليمني تعامل الحكومة اليمنية بمسؤولية كاملة مع كل ما يُطرَح من مشاورات دعت إليها دول مجلس التعاون والدعوات الأممية المماثلة، التي تهدف إلى تخفيف معاناة الشعب اليمني، يقابل ذلك هروب الميليشيات الحوثية من تلك الاستحقاقات بإطلاق مبادرات غير مسؤولة لا تتعاطى مع أُسُس المشكلة بجدية، وترتب على ذلك تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية[3].

ويرى عديد من المتابعين أن الميليشيات الحوثية تنتهج التصعيد قبل تقديم المناورات السياسية، لا المبادرات الجادة والفعلية نحو السلام، وأن هذا الأسلوب هو تكتيك قديم لحرب العصابات الإرهابية، ولاسيّما أن شروط المبادرة الحوثية الجديدة كانت بالأساس مقترحًا من قِبَل النظام الإيراني قبل أعوام، ولا يزال النظام الإيراني متمسكًا بهذه الشروط حتى اليوم. وتُعيد هذه المبادرة إلى الأذهان الهجوم على منشآت «أرامكو» في بقيق وخريص عام 2019م، وما تبِع ذلك من إعلان مبادرة من قِبَل الميليشيات الحوثية، كانت لها أبعاد سياسية في المقام الأول، وليست مبادرة سلام حقيقية.

خلاصة

في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي، وتحديدًا دول مجلس التعاون الخليجي، لتحقيق السلام في اليمن، عبر إيجاد أرضية مشتركة للحوار اليمني بما يحقق تطلعات ومصالح الشعب اليمني،

---

(1) الصحوة نت، مجلي: الجيش وطيران التحالف ملتزمون الهدنة، والميليشيات نقضتها بعد ساعات من بدء سريانها، (04 أبريل 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 أبريل 2022م، https://bit.ly/3E6j8VV

(2) المرجع السابق.

(3) الوطن، الحكومة اليمنية: مبادرة الحوثي عبثية ومحاولة للهروب من المسؤولية، (29 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 02 أبريل 2022م، https://bit.ly/3xi75Dj

تسـعى الميليشـيات الحوثية لفرض مزيد من التصعيد وخلط الأوراق، لاستمرار الأزمة اليمنية بما يتوافق مع مصالح وتوجهات النظام الإيراني على حساب أمن واستقرار اليمن.

ويُعَدّ التصعيد العسكري الذي استهدف المنشآت النفطية والحيوية في المملكة العربية السعودية بأسـلحة إيرانية تعبيرًا حوثيًّا عن انتهاج العنف والإرهاب لنسـف جميع الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لتحقيق السـلام في اليمن، أما المبادرات السياسـية التي قدمها الحوثيون فلا تعدو كونها مناورة سياسية تهدف إلى فرض الأجندة الإيرانية في أي تسوية مستقبلية للأزمة اليمنية.

إيران والعراق

بينما استعرض تقرير شهر فبراير 2022م تأثير أزمة الانسداد السياسي في العراق على حجم النفوذ الإيراني، وإخفاق الجهود الإيرانية في رأب صدع البيت الشيعي، ثم الضغوط الإيرانية على الكتلة الصدرية لتشكيل حكومة تضمّ كل التحالفات الشيعية الموالية لها، سيناقش هذا التقرير لشهر مارس 2022م الرواية الإيرانية في استهداف أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، وكذلك المواقف العراقية الرسمية وغير الرسمية من الهجمات، وأخيرًا الأهداف الإيرانية من الهجمات ودلالاتها.

أوّلًا: الرواية الإيرانية من استهداف أربيل بصواريخ باليستية

بينما تتجه أنظار العالم صوب الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على حالة الأمن والسلم الدوليين، بل وآثارها الخطيرة في حركة التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، تعرضت مدينة أربيل العراقية عاصمة إقليم كردستان العراق، فجر الثالث عشر من مارس 2022م، لهجمات صاروخية باليستية، تبنّاها رسميًّا الحرس الثوري الإيراني، مؤكدًا في بيان له أن الهجمات طالت مركزًا إستراتيجيًّا للتآمر، تابع لإسرائيل، نتيجةً للجرائم الأخيرة للجيش الإسرائيلي تجاه الداخل الإيراني[1]، وكشفت الأجهزة الأمنية العراقية أن بعض الصواريخ الإيرانية سقطت بالقرب من المقر الجديد للقنصلية الأمريكية (قيد الإنشاء) شمالي أربيل، والقاعدة العسكرية الأمريكية في محيط مطار أربيل، دون وقوع أي أضرار.

كذلك أشار بيان الحرس الثوري إلى أن الدافع وراء هجماته على أربيل يتمثل في الانتقام من تل أبيب لاستهدافها مقرًّا للطائرات الإيرانية المسيرة في قاعدة بمحافظة كرمانشاه غرب إيران في فبراير 2022م، وفي هذا السياق كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن مسؤولًا استخباراتيًّا كبيرًا (لم تحدّد هويته) أوضح لها أن 6 طائرات بلا طيار انفجرت في منشأة إيرانية عبارة عن مخزن للطائرات المسيرة بالقرب من كرمانشاه الإيرانية في فبراير 2022م، وأن الهجوم دمَّر العشرات منها، وأن عملاء الاستخبارات الإسرائيليين الذين أشرفوا على الغارة كانوا متمركزين بالعراق[2]، ولذلك سعت إيران -على حدّ روايتها-للانتقام من إسرائيل على استهدافها للداخل الإيراني.

ورغم توضيح بيان الحرس الثوري للدافع وراء الهجمات على أربيل، فإنّ أوساطًا إعلامية إيرانية أشارت إلى أن هناك دافعًا آخر، يتمثل في تنفيذ إيران لوعيدها بالانتقام من إسرائيل على خلفية غاراتها الجوية على تمركزات إيرانية في سوريا في فبراير 2022م، أسفرت عن مقتل

---

(1) باشگاه خبرنگاران جوان، سپاه پاسداران: مركز توطئه وشرارت صهيونيستها در اربيل را هدف قرار داديم، (22 اسفند 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://bit.ly/3KWwmH1

(2))(nytimes, Iran's Attack Was Response to Secret Israeli Attack on Drone Site, (Mar 13,2022), Accecced: Apr 1,2022), https://nyti.ms/3rbgXLl

4 مقاتلين تابعين لإيران، بينهم 2 من ضباط الحرس الثوري، إذ جاء في بيان نعيهما أن إسرائيل ستدفع ثمن جريمتها، وأن عمليات آلة القتل الإسرائيلية لن تبقى دون عقاب[1]، وأن العقاب كان على الأراضي العراقية لأن بعض الجرائم الإسرائيلية الأخيرة ضد إيران حدثت انطلاقًا من العراق[2]، على حد تأكيد الرواية الإيرانية.

ويرى بعض المراقبين أن الهجمات الإيرانية على أربيل تأتي لإفشال مُخرجات المحادثات التي أُجريت في 02 فبراير 2022م بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني في أنقرة، والمباحثات التي أُجريت بين أردوغان وبارزاني أيضًا على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي في 12 مارس 2022م، بشأن تصدير الطاقة من شمال العراق إلى الدول الأوروبية عبر الأراضي التركية -إذ جاءت هذه الهجمات بعد ساعات من اجتماع أردوغان وبارزاني- لا سيما في ظل اتفاق حكومة إقليم كردستان العراق و«مجموعة كار» الكُردية على توسيع شبكة خطوط الطاقة والغاز نحو الحدود التركية، استعدادًا لتصديره إلى العالم الخارجي[3]، خصوصًا أن الحرب في أوكرانيا دفعت الدول الأوروبية للبحث عن بدائل للغاز الروسي في وقت تسعى فيه طهران إلى استغلال هذه الظروف لتطوير عَلاقاتها مع الغرب من خلال الغاز الإيراني، ومِن ثَمّ فإنّ مساعي أنقرة وأربيل لنقل الغاز من كردستان العراق إلى أوروبا تزعج إيران لتقديمها بديلًا آخر للغاز الروسي غير الغاز الإيراني.

ثانيًا: المواقف العراقية من الهجمات الإيرانية على أربيل

أول ما يجب توثيقه عن الموقف العراقي أن رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي كان حاسمًا في إدانته للهجمات الإيرانية، وعقد اجتماعًا لمجلس الأمن القومي، وأجرى زيارةً عاجلةً لأربيل، وطالب الخارجية باستدعاء السفير الإيراني في بغداد إيرج مسجدي، وإبلاغه احتجاج السلطات على انتهاك سيادة العراق، بغضّ النظر عن صحة المزاعم الإيرانية حول وجود أهداف إسرائيلية في أربيل من عدمه. ويتماشى موقف الكاظمي مع توجهاته في نقل العراق إلى مسار الدولة وبسط السيادة.

وثاني ما يجب توثيقه هو نفي حكومة إقليم كردستان الرواية الإيرانية، وأن مزاعم طهران لا تستند إلى أساس من الصحة، إذ إنّ المواقع المُستهدَفة مدنيَّة تبتعد عن المقرّ الجديد للقنصلية الأمريكية بنحو كيلومترين[4]. وطالبت الحكومة الإيرانية بتقديم الأدلة على روايتها، وهو ما لم تقدمه إيران، -رغم مرور أكثر من 3 أسابيع على الهجمات حتى تاريخه ما يؤكد صدق الرواية الكردية حتى تاريخه، وبذلك تكون الهجمات الإيرانية بعيدة كل البُعد عن إسرائيل التي تستهدف تمركزات ميليشيات إيران في سوريا منذ أكثر من خمسة أعوام بمئات الغارات الجوية دون أي ردود إيرانية فعلية، واكتفاء إيران بالتزام الصمت أو ترديد مقولة «سنردّ في الوقت والمكان المناسبين»، كما أن استهداف الضابطين كان في دمشق لا في أربيل، فكان من الأحرى أن تردّ ميليشيات إيران

---

(1) שחר קליימן. משמרות המהפכה: ירינו טילים לעבר «מרכז ישראלי» בעיראק. (israelhayom. Mar 13,2022)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://bit.ly/3I5ZNEE

(2) خبرگزاری تسنیم، جزییاتی از حمله موشکی سپاه به مقر صهیونیست‌ها/ تمام موشک‌ها به هدف اصابت کرده است، (22 اسفند 1400ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://bit.ly/34CxTCj

(3) إسماعيل ياشا، هجوم أربيل.. رسالة إيرانية إلى تركيا، العربي 21، (23 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2022م، https://bit.ly/3ujMnkK

(4) العربي الجديد، «العربي الجديد» يرصد مواقع مستهدفة بالهجوم الصاروخي الإيراني في أربيل، (13 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 31 مارس 2022م، https://bit.ly/3xbi15Q

في سـوريا وهي الأقرب من أربيل، أي إنّ الهجمات لا عَلاقة لها بإسـرائيل وإنما تتعلق بالمشـهد العراقـي ومُسـتجَدّات مفاوضـات فيينا، ولذلك وقع الاختيار على السـاحة العراقية لبثّ رسـائل الغضب من تعقيدات المشـهد العراقي وتعثُّر مفاوضات فيينا، كما أن اسـتهدافها للساحة العراقية سيمنحها فرصةً للإفلات من الردّ المماثل، خصوصًا أن الهجمات محدودة النتائج والأضرار.

وقـد انقسـم التحالفان الكبيـران إزاء الهجمات، تحالـف الكتلة الصدرية وحلفـاؤه من القوى الكردية والسـنّية الداعمين لمسـار الدولة وسـيادتها وعروبتها من جانب، والإطار التنسـيقي الذي يضمـم التحالفات الموالية لإيـران مثل تحالف الفتح وتحالف دولة القانـون وغيرهما من التيارات الداعمة لمسار اللادولة من جانب آخر.

1. **موقـف الكتلـة الصدريـة وحلفاؤهـا:** كان رافضًا للهجمـات الإيرانية، إذ دعا الصدر الجهات المختصـة إلـى رفـع مذكرة احتجـاج للأمم المتحدة والسـفير الإيرانـي في بغـداد، احتجاجًا على استهداف طهران لأربيل بالصواريخ الباليستية، مؤكدًا أنه «لا ينبغي استعمال الأراضي العراقية من شـمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها سـاحةً للصراعات السياسية والأمنية والعسكرية، وما يُدَّعى بأنها مواقع إسـرائيلية يجب التحقيق فيه بأسـرع وقت، فلا يجب أن تُستعمل حجّة لزعزعة أمن العـراق وشـعبة»[1]، كمـا اعتبر الحزب الديمقراطي الكردسـتاني أن «هذه الهجمات بمثابة رسائل سياسية إيرانيـة غير مقبولـة، لن تحيد الكرد وحلفاءهم عن دعم المسار الوطني».

2. **موقـف الإطـار التنسـيقي:** لـم يعلن الإطار التنسـيقي إدانته لإيران، بل تطابق موقـف إحدى أقوى أذرعه العسـكرية، وهو حـزب الله العراقي، مـع الروايـة الإيرانية بـأن الهجمات جـاءت ردًّ فعـل علـى الاسـتهداف الإسـرائيلي للداخـل الإيرانـي مـن الأراضي العراقية وقصف التمركزات الإيرانية بسوريا.

يكشـف هـذا الانقسـام بـين التحالفين أن المباحثات البينية بشأن تشكيل حكومة جديدة لا تسير بشكل يفضي إلى قرب تشـكيلها، مع ارتفاع أسهم الصدر على حساب التنسيقي، ويزيد فرص تأثير الصدر في المعادلة

(1) مقتدى السيد محمد الصدر Mu_AlSadr، مشاركة على «تويتر»، تعليقه على الهجمات الإيرانية على أربيل، (13 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 أبريل 2022م، https://bit.ly/3uZHln8

العراقية المقبلة بشكل عامّ، ويحدّ من دور الإطار التنسيقي في إفشال جهود الصدر لتشكيل حكومة أغلبية وطنية.

ثالثًا. الأهداف الإيرانية من الهجمات على أربيل

1. **إرباك الساحة وتعقيد المشهد السياسي أمام الصدر:** تهدف الهجمات الإيرانية إلى خلط الأوراق وإرباك الساحة العراقية، لا سيما في ظل تمسك زعيم الكتلة الصدرية -التي تبوأت المرتبة الأولى في البرلمان الجديد- مقتدى الصدر وحلفائه من المكون الكردي، خصوصًا الحزب الديمقراطي الكردستاني، بتشكيل حكومة أغلبية تدعم مسار الدولة وبسط السيادة وعودة العراق إلى محيطه العربي، وهو ما لا تبتغيه إيران لكونه يحدّ من سطوة ميليشياتها على القرار العراقي، ولذلك تسعى طهران لتعقيد المشهد أمام الصدر بإبعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني عن تكتله لردعه عن موقفه الرافض لتشكيل حكومة على الهوى الإيراني يكون فيها لإيران وميليشياتها القسط الأكبر من معادلة التأثير في القرار العراقي.

2. **تأكيد إيران الفصل بين الملفين الباليستي والنووي:** استخدمت إيران في هجماتها على أربيل صواريخ باليستية من داخل أراضيها، في حين كان يمكن استهدافها من الداخل العراقي بصواريخ قصيرة المدى بواسطة ميليشياتها، بقصد بث رسائل للمجتمعين الإقليمي والدولي بأن ملف الصواريخ الباليستية يقع ضمن الخطوط الحمراء الإيرانية، وأن إيران ترفض الربط بين الملفين النووي والباليستي ضمن المفاوضات الجارية في فيينا، لا سيما في ظل تكثيف بعض القوى الإقليمية والدولية ضغوطها على مفاوضات فيينا، لإدماج الملف الباليستي ضمن النووي للحدّ من آثار الصواريخ الباليستية الإيرانية، وإفقاد إيران قدراتها الصاروخية، وهي رسالة تحدٍّ إيرانية للمجتمعين الإقليمي والدولي.

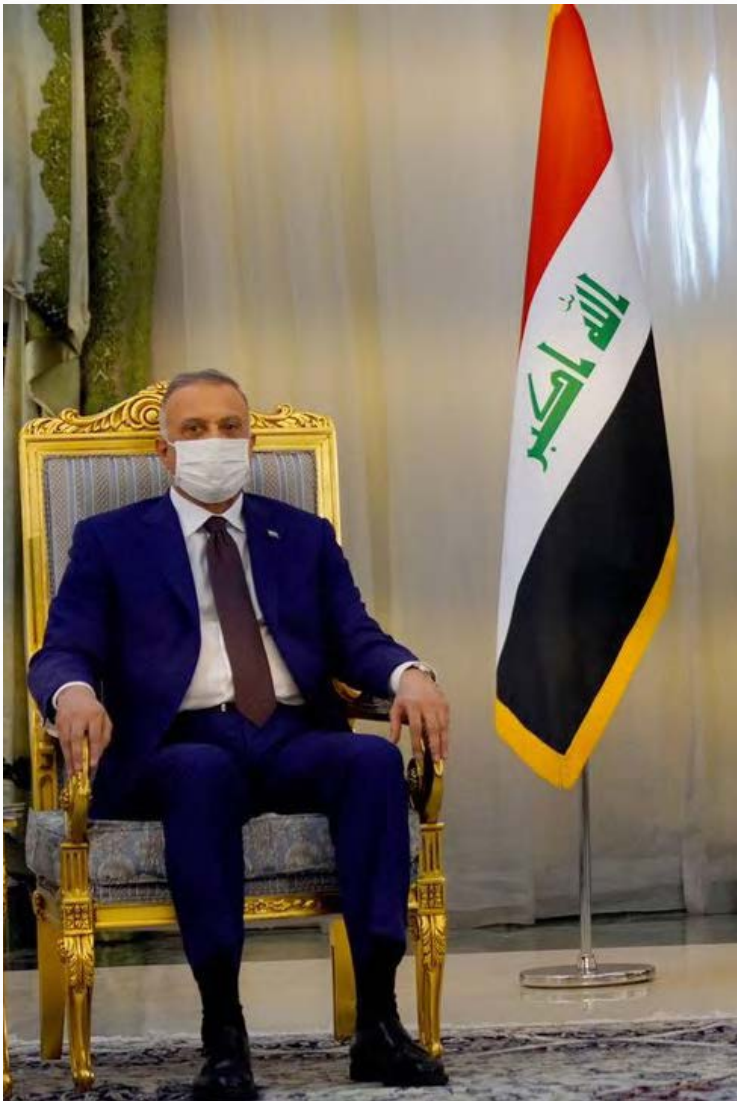

3. **التصعيد المسلح مقابل تعثر المفاوضات النووية في فيينا:** تدرك إيران أن تعثر المفاوضات النووية يعني استمرارية خنق إيران اقتصاديًّا بعدم فك القيود عن المليارات من الدولارات الإيرانية لدى مستوردي

النفط الإيراني، ما يشكّل بدوره استمرارية للأوضاع المعيشية المأساوية في الداخل الإيراني، واحتمالية ديمومة خروج المحتجين بشكل متكرر ضد النظام، احتجاجًا على أوضاعهم المزرية، لا سيما في ظل تراجع أولوية مفاوضات فيينا لدى القوى الدولية منذ اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، ولذلك تسعى إيران لعودة ملفها النووي إلى دائرة الضوء، بما يؤدي في النهاية إلى رفع العقوبات، خصوصًا بعد أن فقدت طهران إلى حدٍّ ما ورقة تخفيض الالتزامات النووية، ومِن ثَمّ فالتصعيد المسلح قد يكون ورقة إيرانية بديلة لتحريك المياه الراكدة في الملف النووي.

رابعًا: دلالات الهجمات الإيرانية على أربيل:

عُدَّت الهجمات الإيرانية بصواريخ باليستية على أربيل لافتة وغير مسبوقة، لكونها انطلقت هذه المرة من الأراضي الإيرانية، تحديدًا من المناطق الشمالية الغربية لإيران، من قاعدة إيرانية في منطقة تبريز شمال غرب إيران، على بُعد 332 كلم من أربيل، فيما كانت تنطلق في المرات السابقة من داخل الأراضي العراقية ذاتها من قِبل ميليشياتها المسلحة في العراق بواسطة طائرات مسيرة تجاه الأهداف الأمريكية، كما أن الهجمات حدثت بصواريخ باليستية بلغت نحو 10 صواريخ من طراز «فاتح»، بما في ذلك «فاتح 110»[1]، فيما كانت تحدث في السابق بصواريخ قصيرة المدى.

ورغم أن هذه الهجمات تندرج ضمن المحاولات الإيرانية لاستغلال المشهد الدولي المضطرب بفعل الحرب في أوكرانيا، للمُضي في تنفيذ أجندتها التوسعية في العراق خاصة، وساحات النفوذ عامة، وتأكيد استمرارية سلوكها التصعيدي ضد الأهداف الأمريكية بالعراق حتى في حال التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي.. فإنّ هذه الهجمات ستعزز في المقابل فرص أنصار مسار بسط السيادة لأنها تشكل ببساطة تجاوزًا للسيادة العراقية وانتهاكًا لمبدأ حسن الجوار بقصفها إقليمًا تابعًا لدولة مجاورة بشكل غير مبرر، إذ لم تقدّم إيران أي دليل على مزاعمها بوجود أهداف إسرائيلية بكردستان العراق.

ورغم تأكيد بعض المراقبين أن إسرائيل ليست المقصودة من الهجمات الإيرانية، فإنها تحمل رسائل تهديد لإسرائيل، ما قد يفاقم الصراع الإيراني-الإسرائيلي في ساحات الصراع، ويزيد حدّة التصعيدات الإسرائيلية ضد التمركزات الإيرانية في العراق وسوريا على المدى المنظور، وكذلك استمرارية الهجمات الإسرائيلية الجوية والسيبرانية ضد المواقع الإيرانية داخل إيران ذاتها.

من المتوقع أن تعزّز الهجمات الإيرانية بصواريخ باليستية على أربيل المطالب الإقليمية والدولية الداعية إلى تضمين ملفَّي الصواريخ الباليستية والسلوك الإيراني الإقليمي ضمن المفاوضات النووية في فيينا، وتفرض عامل ضغط إضافيًّا على الإدارة الأمريكية لمناقشته خلال الجولات القادمة، وإذا ما حدث ذلك فستكون إيران هي الطرف الخاسر، إما لجهة رفضها للربط بين الملفين ومفاوضات فيينا، ما يعرقل التوصل إلى اتفاق جديد، وإما لجهة إطالة أمد المفاوضات للوصول إلى صيغة مُرضية، خصوصًا بعدما وصلت المفاوضات إلى مراحلها قبل النهائية، وفي الحالتين إطالة أمد المفاوضات، وبالتبعية استمرارية العقوبات ضد إيران.

---

(1) خبرگزاری تسنیم، جزییاتی از حمله موشکی سپاه به مقر صهیونیست‌ها/ تمام موشک‌ها به هدف اصابت کرده است، (22 اسفند 1400ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 02 أبريل 2022م، https://bit.ly/38C02ey

خلاصة

ثمــة محــاولات إيرانية لانتهاز فرصة انشــغال المجتمع الدولــي عامة، والولايــات المتحدة خاصة، بالحــرب فــي أوكرانيا وتداعياتها على التحولات السياســية والاقتصادية الدولية، بفتح جبهة توتر جديدة في العراق لإرباك الساحة العراقية، والحيلولة دون تشكيل حكومة جديدة تمضي قُدمًا في مسار الدولة بمفهومها الوطني والاستقلالي والسيادي والعروبي، وتحدّ من سطوة ميليشيات إيران على القرار العراقي الداخلي والخارجي، بما يقلّص حجم النفوذ الإيراني بالعراق، مع محاولة عودة المفاوضــات النوويــة إلى دائرة الضوء، بما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع العقوبات عن إيران، لكن يبقى العراق وشــعبه وســيادته هو الخاسر الوحيد من هذه الهجمات الإيرانية، ما يفرض على الحكومة المقبلة تحدّي المضيّ في بسط السيادة والانتقال إلى مسار الدولة.

إيـــران وسوريـــا

بينما ناقش ملف العلاقات الإيرانية-السورية في شهر فبراير 2022م، تداعيات الأزمة الأوكرانية على سوريا وحسابات الربح والخسارة لكُل من طهران ودمشق، يُناقش تقرير شهر مارس 2022م، التحركات الإقليمية في مَدّ علاقات سياسية ودبلوماسية مع الحكومة السورية، والمُعاكسة الإيرانية، عسكريًا وسياسيًا، تجاه هذه التحركات. وذلك وَفق محورين أساسيْن، وهُما: أوّلًا، الحراك العربي-الإيراني في المِلف السوري، وثانيًا: سوريا ما بين نشاط إيراني وتأهّب إسرائيلي.

أوّلًا: الحراك العربي-الإيراني في المِلف السوري

تَشهد المنطقة العربية **تحركات وجهودًا عربية وإيرانية بالتزامن مع** جُملة من التطورات التي يشهدها العالم والمنطقة، وكذلك بالتزامن مع اقتراب التوصل إلى اتفاق غربي-إيراني بشأن البرنامج النووي الإيراني، وبحث كُل طرف من الأطراف الدولية والإقليمية عن تقوية أوراقه مقابل الطرف الآخر. ومِن هنا تبرز أهمية زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى الإمارات العربية المتحدة، والتي تُعَد أول زيارة لبشار الأسد إلى بلدٍ عربي منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011م، ناهيك عن كونه أول تحرك دولي خارج نطاق حليفَي دمشق التقليديّيْن، إيران وروسيا. وكذلك تبرز من جملة هذه التحركات زيارة وزير خارجية إيران، حسين أمير عبداللهيان، لدمشق وبيروت قادمًا من موسكو[1]. وما بين هاتين الزيارتين جرت اجتماعات ولقاءات أُخرى بين العديد من الأطراف الإقليمية والدولية والتي لم يغِب فيها المِلف السوري، بدءًا من قمة شرم الشيخ الثلاثية في مصر، إلى إجتماع العقبة في الأردن، مرورًا باجتماع النقب. وتحمل جُملة هذه التحركات سياقات ودلالات عدّة مهمة، يأتي في مقدمتها، تزامنها في توقيتها مع عددٍ من المِلفات والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، بما أكسبها دلالات إضافية، كما أنها جاءت وسط تأزم الحرب الأوكرانية-الروسية وتعمّق الانقسام الغربي-الروسي ومآلات هذا الانقسام إقليميًا ودوليًا من جهة، وتوقع رفع العقوبات عن إيران، وتنامي اعتداءات وكلائها في دول المنطقة من جهة ثانية.

وفي قراءةٍ لأهم دلالات هذه التحركات، أنها جاءت، **أولًا، لتكريس الدور العربي والإقليمي في حلّ أزمات** المنطقة؛ فالمرحلة الراهنة والظروف الإقليمية المعقدة، تستوجب تبنّي نهج خفض التوترات وإيجاد حلولٍ لأزمات المنطقة، من داخل المنطقة لا من خارجها، وذلك عبر تعزيز الدور العربي وخلق نوع من التوازن في القوى واستباق التحوّلات المرتقبة في كُل من فيينا وكييف، ولاسيما في ظل ما يتردد من أخبار عن احتمالية إخراج الحرس الثوري الإيراني من لائحة المنظمات الإرهابية، وما سيحمله من إعادةٍ لإطلاق يده بشكل أوسع وبحُرية أكبر لتكريس نفوذه وانتشاره

---

(1) دیپلماسی ایرانی، سفر بشار اسد به امارات متحده عربی و تحولات منطقه، (09 فروردین 1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 01 أبريل 2022م، https://bit.ly/36QVKPJ

في المنطقة. وفي هذا الإطار، فإنّ التباحث بشأن النفوذ الإيراني في المنطقة بوجه عام، وسوريا على وجه التحديد، يبدو أمرًا مُلحًا بالنسبة للعديد من القوى الدولية والدول العربية، وخاصة الخليجية في ظل تصاعد وتيرة الهجمات التي تتعرض لها السعودية والإمارات من ميليشيات الحوثي المدعومة من طهران.

أما **ثانيًا**، فبالنسبة للحكومة السورية، فإنّ زيارة رئيسها الأسد إلى الإمارات وتزامنها مع زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى دمشق، تُشير إلى سلوك مناورة يتّبعهُ الأسد يسعى من خلاله إلى استغلال السعي العربي نحو التهدئة وإعادة ترتيب أمن المنطقة من جهة، وكذلك استغلال الأسد لاقتراب إتمام الملف النووي الإيراني من جهة أخرى، من أجل كسر العزلة القائمة وتحصيل العديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية.

ثالثًا، بالنسبة لإيران فإنّ تطورات العلاقة بين دمشق وأبو ظبي بات يُشكل أحد أهم الهواجس التي تتحرك الدبلوماسية الإيرانية على إيقاعها، لفرض نوع من الرقابة الإيرانية على مستوى تطورها وتسارُعها، فإذا كانت زيارة عبد اللهيان الأخيرة لدمشق بعد أيام قليلة من عودة الأسد من الإمارات، فإنّ زيارة الوزير الإيراني السابقة جاءت أيضًا بعد أسبوع واحد من الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإماراتي لدمشق في نوفمبر 2021م، وقد لا يترك هذا التتابع الزمني بين تطور العلاقة على خط دمشق-أبو ظبي، وزيارات عبد اللهيان لدمشق، أيّ مجال للشك في مدى التوجّس الإيراني بمسار العلاقة المستجدة بين البلدين العربيّيْن، فهي وإن كانت تدفع قدمًا نحو فك العزلة عن دمشق، إلّا أنّ ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب نفوذها ومصالحها في سوريا.

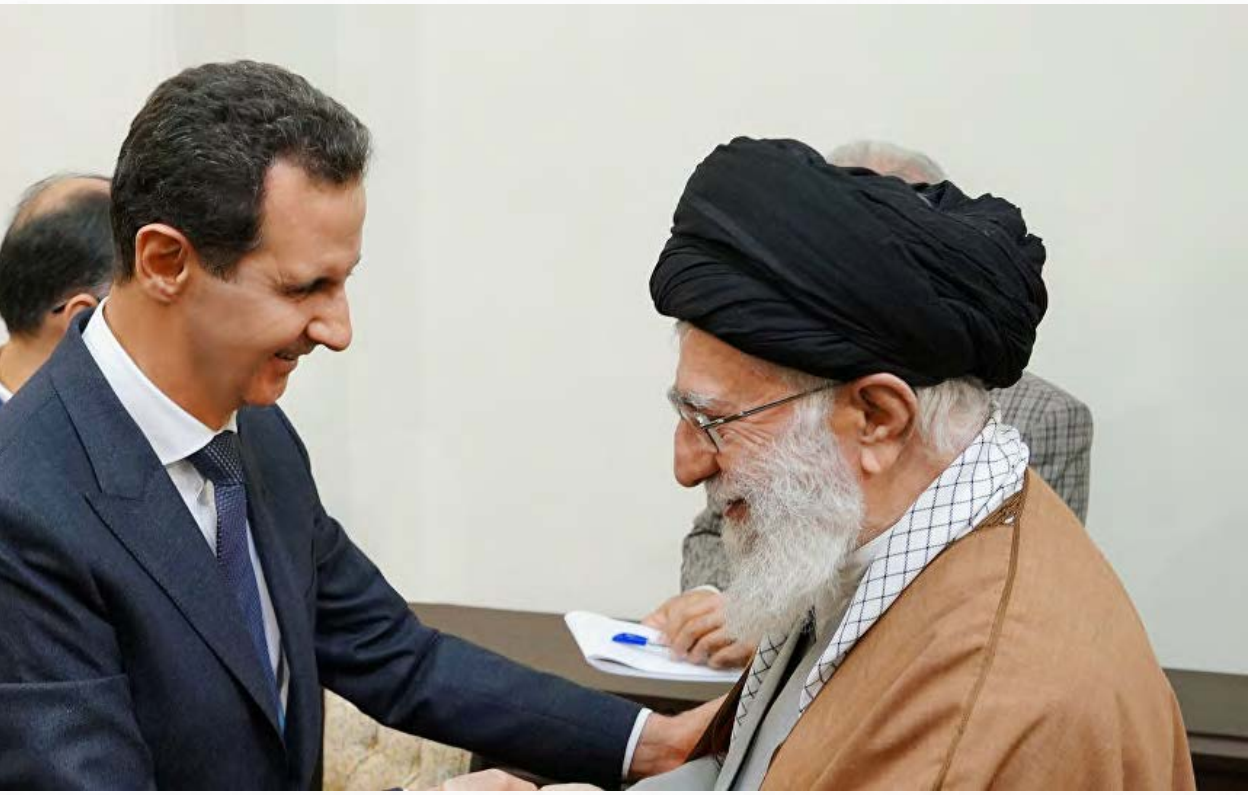

كما أنّ التطورات المُتسارعة على الساحتين الإقليمية والدولية، والتوجّس لدى طهران من مآلات اللقاءات والاجتماعات التي شهدتها مؤخرًا عددٌ من دول المنطقة والتي حملت في مجمل عناوينها الدور والتهديد الإيراني لأطراف هذه اللقاءات، وضرورة التعاون الإقليمي ضد هذا الدور، دفعت طهران لمواكبة هذه التطورات والتحديات والسعي إلى التنسيق مع حلفائها وأذرعها وساحات نفوذها في الإقليم.

وتحمل زيارة وزير خارجية إيران لدمشق دلالات أخرى من حيث التوقيت، كرغبة طهران في توسيع دورها في سوريا على حساب الدور الروسي؛ والذي وإن طال صراعه مع أوكرانيا قد يكون غير قادرٍ على توفير دعم مستمر للحكومة السورية، وهو ما يعني فرصةً لإيران لتقديم البدائل والخياراتٍ الإيرانية للحكومة السورية. ويدعم هذه القراءة، أنّ زيارة عبد اللهيان تزامنت مع انعقاد الجولة السابعة لاجتماعات اللجنة الدستورية السورية في جنيف، وقد كان الغائب الأبرز عن هذا المشهد النشاط الدبلوماسي الروسي، والمتمثل في مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا، ألكسندر لافرنتييف، والتي جرت العادة على إجرائه مناقشات ومباحثات متعددة استباقًا قبل أيّ اجتماع حول سوريا على مدار العامين الماضيَيْن.

ثانيًا: سوريا ما بين نشاط إيراني وتأهّب إسرائيلي

عملت طهران خلال شهر مارس 2022م، على زيادة وتيرة أنشطتها وتكثيف تحركاتها، سواءٌ السياسية والدبلوماسية، أو العسكرية والأمنية في سوريا، مستغلةً بذلك الفرصة التي شكلها الانشغال الدولي بالأزمة الروسية–الأوكرانية، ووسط الحديث عن تحقيق تقدّم في مفاوضات فيينا بين إيران والقوى الغربية لإحياء الاتفاق النووي الإيراني. فسياسيًّا، تمثّل زيارة وزير خارجية إيران لدمشق بجانب زيارات إيرانية سابقة شهدتها سوريا في بداية شهر مارس 2022م، ومنها زيارة كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني علي أصغر حاجي، ورئيس هيئة الحشد الشعبي في العراق فالح الفياض، ولقاؤهما الرئيس السوري وإن كان يبدو الغرض من الزيارة تحييد المِلف السوري عن تداعيات ما يجري في أوكرانيا، إلّا أنها تهدف بالمقام الأول إلى خدمة هدف طهران المتمثل بتقوية وجودها في سوريا، وإبراز دور وكلائها في المنطقة وأنها لا تزال تُشكل الرقم الأهم والمحرك الأكبر لبيادقها في المنطقة[1].

وأما عسكريًّا، فقد شهدت الساحة السورية زيادةً في معدّل نشاط الخلايا الأمنية التابعة للميليشيات الإيرانية ضمن مناطق شرقي الفرات، وارتفاع مستوى التهديد الأمني الذي تمثّله ضد قواعد قوات (التحالف الدولي) والقوات الأمريكية بشكل خاص. وتمثلت التحركات الأخرى في إجراء تغييرات واسعة على خريطة انتشار الميليشيات الإيرانية في سوريا، وسحب مئات العناصر من سوريا إلى العراق، وإعادة تموضع العديد من الميليشيات بين باديتَي دير الزور والرقة، فضلًا عن إرسال تعزيزات إلى بعض المحاور التي كانت تشغلها قوات موالية لروسيا. كما عملت طهران على توسيع عمليات نقل الأسلحة ومنظومات الاستطلاع والدفاع الجوي، ويأتي في مقدمتها نقل التدريب على جمع الطائرات المسيرة وإطلاقها من مركز التدريب بفيلق القدس في

(1) عربي 21، كيف تستغل إيران تراجع الاهتمام الروسي بسوريا؟، (06 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 أبريل 2022م، https://bit.ly/3LCYizW

ثكنة (إمام علي) الواقعة في طريق طهران–كرج إلى ريف دير الزور السوري، وبإشرافٍ من الحرس الثوري الإيراني[1].

ودفعت هذه التطورات والنشاط الإيراني، القوات الإسرائيلية لتكثيف التأهّب على حدودها الشمالية، وقصف مواقع تابعة للحرس الثوري الإيراني في منطقة مطار دمشق الدولي في سوريا، وتُرجّح التقديرات أنّ الاستهداف الإسرائيلي كان لمركز تطوير الصواريخ الدقيقة التابع (لحزب الله) اللبناني في سوريا، وقُتل خلالها اثنين من كبار ضباط الحرس الثوري الإيراني.

وسبق وأن شنّت تل أبيب عمليةً نوعيةً أسفرت عن تدمير مئاتٍ من الطائرات دون طيار على الأراضي الإيرانية، ويُشير كلا الاستهدافان إلى الخشية الإسرائيليةً من التقادم الغربي–الإيراني فيما يتعلق بمفاوضات الاتفاق النووي، لذا أرادت التأكيد على أنّ منع إسرائيل من اتخاذ إجراءات ضد منشآت تخصيب اليورانيوم الإيرانية، لن يمنعها من اتخاذ إجراءات ضد أيّ شيءٍ آخر يُعرّض أمنها للخطر، كمنظومة الصواريخ الإيرانية، ونظام الطائرات دون طيار، وأنشطة فيلق القدس على حدودها المتاخمة لسوريا ولبنان. وكذلك يُشير إلى الخشية الإسرائيلية من **تفاقم وتعقُّد الأوضاع في كييف**، واحتمالية أن تضطر روسيا في الفترة المقبلة إلى نقل بعض قواتها العسكرية من سوريا إلى أوكرانيا، ممّا سيُضعف قوتها في سوريا لصالح تعزيز القوة والنفوذ العسكري الإيراني.

وبادر الحرس الثوري الإيراني من طرفه إلى قصف مركز تدريب إسرائيلي في مدينة أربيل العراقية باستخدام 12 صاروخًا باليستيًّا انطلقت من إيران، وتبنَّى فيها الحرس الثوري الإيراني مسؤولية هذه الضربات الصاروخية، وتوعّد إسرائيل بالرد على أيّ هجمات مستقبلية ضد القوات الإيرانية.[2] ويُشير هذا التطور النوعي في الاستهداف الإيراني لإسرائيل على الأراضي العراقية، بدلًا من الأراضي السورية، إلى نقل إيران لمواجهتها مع إسرائيل إلى مستوى مختلف بعد الامتناع السابق للحرس الثوري عن الرد على مئات الغارات التي استهدفته في الداخل السوري، كما في الداخل الإيراني. فضلًا عن ذلك، يُشير تبنّي الحرس الثوري العلني للعملية وانطلاق الضربات الصاروخية من الأراضي الإيرانية مباشرةً للأراضي العراقية، على الرغم من أنّ حادثة استهداف الضباط الإيرانيين تمّت على الأراضي السورية، إلى اعتبار الرد خارج الساحة السورية هو الخيارَ الأقل تكلفة بالنسبة إلى طهران؛ إذ يُجنّبها تعقيدات المِلف السوري، والتوازنات والحسابات السياسية لطهران مع باقي الأطراف الفاعلة في المِلف السوري، واحتمالية أن ينعكِس ذلك على مُجريات مفاوضاتها حول الاتفاق النووي، والذي يشهد موجةً من التعقيدات والشروط المتبادلة. وفي القراءة الإيرانية، فإنّ الرد على الضربات الإسرائيلية داخل سوريا، سيُحتّم عليها استهداف القوات الأمريكية الموجودة بشكل أساسي شرقي سوريا، وتتجنّب طهران في هذه المرحلة أي تصعيد عسكري أو سياسي قد يزيد من تعقيدات المفاوضات النووية.

خلاصة

الحراك الدبلوماسي والسياسي وكذلك الجهود الجدية التي شهدها المِلف السوري خلال هذا الشهر (مارس 2022م)، بدءًا باستقبال الإمارات العربية المتحدة للرئيس السوري بشار الأسد، وزيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان لدمشق، يسعى في مُجمله لرسم معالم

(1) المدن، إيران تدرب ميليشياتها على استخدام المسيّرات بريف دير الزور، (29 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 أبريل 2022م، https://bit.ly/3K5wFz9

(2) يورونيوز فارسی، رسانه‌های اسرائیلی: صدها پهپاد ایرانی در حمله به کرمانشاه منهدم شد، (15 مارس 2022م)، تاریخ الاطلاع: 02 أبريل 2022م، https://bit.ly/38bvT5p

المرحلة المقبلة في سـوريا، لتنسـجم مع ارتفاع وتيرة الحرب الروسية في أوكرانيا وتعدّد سياقاتها، وقرب التوافق بين واشنطن وطهران حول البرنامج النووي الإيراني، وما سيُسفر عن هذين المسارين في رسم حدود الأدوار للقوى الفاعلة في المِلف السوري، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي هذا الحراك **إلى مزيدٍ من** التصعيد بين الأطراف الفاعلة في الأزمة السـورية، ولاسـيّما بين إيران وإسـرائيل، وقد يعملُ كُل طرف بجانب باقي الأطراف الفاعلة في المِلف السـوري لتعزيز دورِه وتحشـيد أوراق الضغط مقابل الطرف الآخر.

الشـــأن الدولـــي

ناقش الملف الدولي التفاعلات الإيرانية مع كلٍّ مِن الولايات المتحدة وأوروبا. في ما يتعلق بالعَلاقات الأمريكية-الإيرانية، جرى التركيز على ٤ محاور رئيسية، هي: العوامل المؤثرة في توقُّف مفاوضات فيينا، والعقوبات الأمريكية على أنشطة إيران غير النووية، وتراجع تأثير العقوبات الاقتصادية في إيران، وأخيرًا التداعيات والنتائج. وحول العَلاقات الإيرانية-الأوروبية، رُصِد أهمُّ التفاعلات بين الجانبين خلال شهر مارس، المتمثلة في إشكاليات التفاوض النووي في فيينا، والإفراج عن نازنين زاغري، وتسديد بريطانيا ديونها إلى إيران.

إيران والولايات المتحدة

مع أن أطراف الاتفاق النووي قد توصلت إلى مسوَّدة شبه نهائية بشأن إعادة إحياء الاتفاق، بعدما حققت محادثات فيينا تقدمًا كبيرًا على مستوى الجوانب الفنية، وهو ما تجلّى في التقدم بالمفاوضات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل رسم خريطة طريق مشتركة لحل القضايا الخلافية، وذلك بالتزامن مع تراجع الولايات المتحدة عن الالتزام الصارم للضغوط والعقوبات على إيران.. غير أن المفاوضات قد توقفت بسبب وجود قضايا خلافية بحاجة إلى قرارات سياسية حاسمة من جانب طهران وواشنطن، ولا تزال الوساطة الأوروبية تبحث سبيلًا لتقريب وجهات النظر وتجنب انهيار المفاوضات، لكن لأن المفاوضات قد انحصرت في مناقشة العودة إلى الاتفاق النووي، فإنّ التهدئة لم تشمل كل القضايا الخلافية، بما في ذلك الخلاف حول البرنامج الصاروخي، وتعارض المصالح على المستوى الإقليمي.

في هذا الإطار يلقى تقرير شهر مارس 2022م الضوء على تطوّرات العَلاقة بين إيران والولايات المتحدة، وذلك من خلال عدد من المحاور، أهمها: أولًا: عوامل توقف مفاوضات فيينا، ثانيًا: عقوبات أمريكية على أنشطة إيران غير النووية، ثالثًا: تراجع تأثير العقوبات الاقتصادية في إيران، رابعًا: التداعيات والنتائج.

أوّلًا: عوامل توقف مفاوضات فيينا

على الرغم من أن الأزمة الأوكرانية قد أثارت التوقعات بشأن تسريع المفاوضات حول إحياء الاتفاق النووي، لا سيّما في ظل الحديث عن الحاجة إلى عودة إيران إلى سوق الطاقة الدولية في ظل الأزمة الراهنة، فإنّ المفاوضات توقفت، وعادت الأطراف إلى تأكيد خطوطها الحمراء دون إبداء أي مرونة بشأن تقديم أي طرف تنازلات جوهرية، بل اتجهت الأطراف إلى سياسة الضغط والتهديد من جديد، إذ لوّحت الولايات المتحدة بالتخلي عن الجهود الدبلوماسية في حال استمرت إيران في عنادها[1]. وقد يتوافق ذلك من وجهة نظر الجمهوريين الذين يوجهون انتقادات حادة إلى إدارة بايدن، بناءً على ما يعتبرونه اتفاقًا معيبًا مع طهران، كما يتوافق مع القوى الإقليمية التي لديها قلق من عدم الأخذ بالاعتبار مصالحها الأمنية في المفاوضات النووية الجارية[2].

تثير هذه المواقف قلق طهران وتخشى أن تؤدي التطوّرات في المستقبل إلى نتيجة مشابهة لما حدث في اتفاق 2015م، إذ اجتمعت مصالح الأطراف على تقويض الصفقة النووية. مخاوف طهران تنبع من احتمال وصول إدارة من الجمهوريين إلى السلطة، أو عرقلة الاتفاق في حال سيطر

(1)) (Reuters, U.S. would walk away from Iran talks if Iran displays intransigence -State Dept, (February 28, 2022) accessed: 3 Apr 2022), https://reut.rs/3K8yOcH.

(2)) (Washington Free Beacon, Biden Admin Relies on Russia To Finalize Iran Nuclear Deal as Putin Invades Ukraine, (February 28, 2022), accessed: 3 Apr 2022), https://bit.ly/3pq6vig.

الجمهوريون على الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي التي ستُجرى في نوفمبر 2022م، لهذا فإنها لا تزال تطالب بضمانات بعدم انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في المستقبل، لا سيّما في ظل وجود آلية «سناب باك» التي ستكون آلية فاعلة في يد الولايات المتحدة في حال عودتها إلى الاتفاق.

كما تطالب إيران بضمانات بشأن عدم حرمانها من مزايا الاتفاق، خصوصًا على الجانب الاقتصادي من خلال العقوبات غير النووية، وقد عزز موقف إيران طلب روسيا والصين ضمانات لحماية تجارتهما مع إيران في المستقبل، لكن الولايات المتحدة رفضت تقديم أي ضمانات، باستثناء استعدادها لمنح روسيا ضمانات ولكن في حدود التعاون في المجال النووي وحسب وبما يخدم الاتفاق النووي الذي تقع على روسيا مسؤوليات بشأنه، تحديدًا في ما يتعلق بتطوير المفاعلات وتبادل اليورانيوم.

إضافة إلى ذلك هناك خلاف جوهري بشأن العقوبات المقرر رفعها عن إيران، إذ تصرّ إيران على رفع كامل العقوبات، فيما لا تزال الولايات المتحدة مترددة بشأن رفع بعضها، بما في ذلك رفع الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية، وهذا المطلب الخاص بالحرس الثوري تحديدًا قد لمّحت الولايات المتحدة إلى إمكانية التعاطي معه بإيجابية، وهو ما أثار انتقادات إقليمية واسعة لمسؤولية الحرس الأساسية عن تنفيذ أجندة إيران الخارجية ودوره في زعزعة الاستقرار الإقليمي.

وعلى الرغم من أن إيران قد حصلت على امتيازات من الولايات المتحدة تفوق توقعاتها، حسب ما صرح المسؤولون الروس، فإنه يبدو أن تراجع تأثير العقوبات نتيجة تراخي إدارة بايدن المتعمد في تطبيق العقوبات، والأزمة الأوكرانية، والتقلبات الحادة في سوق الطاقة، قد اجتمعت وأدت إلى اتجاه الموقف الإيراني نحو التشدد بدلًا عن تعزيز الثقة ودفع المفاوضات قدمًا.

وقد كشف إعلان توقف المفاوضات وعودة الوفود إلى بلدانهم للتشاور في 11 مارس 2022م عن الفجوة في المواقف، وبات الوصول إلى اتفاق بحاجة إلى قرارات سياسية بين الجانبين بعدما حُسم عديد من الجوانب الفنية للاتفاق المتوقع، وبات الوقت ضاغطًا على مسار الدبلوماسية، ما يعني إما تنازل الأطراف وإما احتمال العودة إلى مربع المواجهة والتصعيد، وهو سيناريو لا ترغب فيه أي من الأطراف، لهذا بدأ مساعد مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي ومنسق الاتحاد الأوروبي في محادثات فيينا، إنريكي مورا، محادثات مع طهران وواشنطن، وذلك من أجل تقريب وجهات النظر وبحث نقطة وسط يمكن معها تجسير الفجوة بين الجانبين.

ثانيًا: عقوبات أمريكية على أنشطة إيران غير النووية

بينما تعالج المفاوضات المسألة النووية بصورة حصرية في ظل إصرار إيران على عدم إدراج أي قضايا أخرى على أجندة المفاوضات، فإن الولايات المتحدة واصلت فرض عدد من العقوبات لها صلة بأنشطة إيران الصاروخية واستيراد المواد النووية وسلوكها الإقليمي، فعلى مستوى مواجهة أنشطة إيران الإقليمية وأذرعها في المنطقة، أدرجت الولايات المتحدة اثنين من ممولي حزب الله، هما علي سعادة وإبراهيم طاهر، في قائمة العقوبات لعَلاقتهما بشبكة تدير أعمالًا تجارية لصالح حزب الله في غرب إفريقيا.

وعلى مستوى مواجهة الأنشطة الصاروخية، صنّفت الولايات المتحدة خمسة أفراد وكيانات إيرانية على قائمة العقوبات بموجب الأمر التنفيذي 13382، الذي يستهدف الأطراف التي تنشر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، بسبب تورطهم في أنشطة إيران المتعلقة بالصواريخ

الباليستية، وذلك في أعقاب الهجوم الصاروخي الأخير الذي شنته إيران على أربيل بالعراق، ناهيك بتلك التي شنها وكلاء إيران على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما أعلنت الخارجية الأمريكية في 31 مارس 2022م عن فرض عقوبات على 5 أفراد وكيانات إيرانية بسبب تورطهم في أنشطة إيران المتعلقة بالصواريخ الباليستية بشراء معدّات مستخدمة لإنتاج وقود الصواريخ. وتأتي هذه العقوبات فيما حذّر قائد القيادة المركزية للولايات المتحدة الجنرال كينث ماكنزي في 15 مارس 2022م من أن برنامج الصواريخ الباليستية لإيران «تهديد مباشر» لأمن دول الشرق الأوسط.

وتوضح هذه التطوّرات كيف أن الولايات المتحدة تتابع مسارًا مزدوجًا في عَلاقتها مع إيران، يجمع بين الانخراط والردع، إذ تفتح الدبلوماسية المجال لمعالجة المسألة النووية التي تعطيها الولايات المتحدة أولوية قصوى في عَلاقتها مع إيران، فيما تحافظ العقوبات والتنسيق على المستوى الإقليمي مع الحلفاء -كما حدث في اجتماع النقب- على عنصر الردع، وهو مسار متطابق مع مسار الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما قبل توقيع الاتفاق النووي، ولا شك أن انهيار المفاوضات قد يعيد الولايات المتحدة إلى خيار العقوبات الشاملة.

وتتحسب الولايات المتحدة لمطالب روسيا بضمانات مكتوبة من أجل عدم عرقلة تجارتها مع إيران في المستقبل، بما في ذلك صفقات السلاح، لا سيّما أن الحظر المفروض على إيران قد انتهى منذ أكتوبر 2021م وفق بنود اتفاق 2015م.

ثالثًا: تراجع تأثير العقوبات الاقتصادية في إيران

وفقًا لتوجيهات المرشد الإيراني علي خامنئي، تابعت حكومة رئيسي برنامجًا لا يعتمد على الاتفاق النووي من أجل معالجة الأزمة الداخلية، ولا شك استفادت الحكومة من التراخي الأمريكي في متابعة العقوبات، لا سيّما في شِقها الاقتصادي، في هذا الإطار يُلاحَظ ارتفاع صادرات إيران إلى

دول الجوار خلال ربع السنة الشمسية الأخير بين 70 و120%[1]، كما نمت التجارة الإيرانية مع دول ساحل بحر قزوين بنسبة 39%[2]، وهو ما تعتبره الحكومة نجاحًا ضمن برنامجها لإنهاء تأثير العقوبات بسياسة الجوار وسياسة التوجه شرقًا.

ضمن البرنامج نفسه، وفي ما يخصّ التغلب على العقوبات الأمريكية بشأن حظر صادرات إيران، نشر وزير النفط الإيراني جواد أوجي تغريدة على حسابه على «تويتر» في 23 مارس 2022م، أشار فيها إلى أن «إيران سجلت أعلى رقم لإيرادات وصادرات صناعة النفط خلال حقبة العقوبات»[3]، وبالتزامن مع ذلك صرح المدير التنفيذي للشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية مرتضى شاه ميرزائي، في 26 مارس 2022م، بأن «صناعة البتروكيماويات في إيران تمكنت من الاعتماد على قوتها المحلية في كسر حاجز العقوبات في القطاعات المختلفة من هذه الصناعة»[4].

وبالمجمل، أفادت الأرقام الرسمية بأنّ التجارة الخارجية غير النفطية للبلاد سجّلت خلال العام الماضي رقمًا قياسيًّا بلغ 100 مليار دولار، وجرى تبادل 162 مليون طن من البضائع مع دول العالم، إذ ارتفعت بالمقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي بنسبة 38%[5].

الجدير بالذكر أن إيران نجحت في تحييد تأثير العقوبات عبر التحايل والطرق غير المشروعة، وفي هذا الصدد كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن تورط النظام الإيراني في إدارة شبكة مالية سرية في الخارج لمقاومة العقوبات الأمريكية، ووفقًا للصحيفة فإن ازدهار التجارة الخارجية الإيرانية يساوي الآن الفترة التي سبقت فرض إدارة ترامب عقوبات صارمة، وبهذه الطريقة استطاع النظام الإيراني تخفيف بعض الضغوط السياسية داخل البلاد، وتعزيز موقفه في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي، وليس مستبعدًا أن يجعل النظام الإيراني هذه الشبكة المالية والتجارية السرية جزءًا دائمًا من هيكله الاقتصادي من أجل تجنب عقوبات مستقبلية محتملة أو لمنع أي رقابة خارجية[6]، لا سيّما في ظل هيمنة المتشددين على السلطة وعدم رغبتهم في تطبيع العَلاقات مع الولايات المتحدة.

وفي ظل العقوبات القاسية على إيران وروسيا، فإنّ كلا البلدين يتشاور على الاعتراف رسميًّا ببطاقات النظام المالي «مير»، وهو نظام نقل ودفع ماليّ تحت إشراف البنك المركزي الروسي يُستخدم داخل روسيا، وسرى العمل به منذ عام 2014م، في أعقاب فرض الدول الغربية عقوبات على مؤسسات روسية[7]، وهو ما يشير إلى خطوات متقدمة لتحييد تأثير العقوبات الأمريكية.

بناءً على هذه المؤشرات، لا بدّ من الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين، **الأولى**: أنّ إيران ما كانت لتحقق هذا التقدم لولا أن الولايات المتحدة تغاضت عن متابعة إستراتيجية الضغوط القصوى التي كانت تنتهجها الإدارة الأمريكية السابقة، لا سيّما في جانبها الاقتصادي، وذلك من أجل

---

(1) كالة تسنيم، رشد 70 تا 120 درصدی صادرات ایران به کشورهای همسایه طی 4 ماه گذشته، (08 فروردین 1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3Dhg6h5

(2) وكالة إيلنا، رشد 39 درصدی تجارت ایران با کشورهای حوزه خزر، (28شهریور1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/37KIT1P

(3) وكالة إيلنا، رکورد درآمدی وصادراتی نفت خام ایران در ایام تحریم شکسته شد، (01مهر 1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3JJ0OnO

(4) وكالة إيلنا، سد تحریم را شکستیم، (06مهر1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3DbQHoS.

(5) وكالة صدا وسیما، تجارت خارجی غیرنفتی کشور 100 میلیارد دلاری شد، (07 فروردین 1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3uA0Asq

(6) رادیو فردا، وال استریت جورنال: ایران برای دور زدن تحریم‌ها «شبکه پولشویی» ایجاد کرده است، (27اسفند1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3tnbnXJ

(7) وكالة فارس، رایزنی تهران ومسکو برای به رسمیت شناختن سامانه بانکی MIR، 03)مهر1401ه.ش)، تاریخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3qsJPyn

منح الدبلوماسية فرصة أكبر، خصوصًا أن مفاوضات إحياء الاتفاق النووي في فيينا تحرز تقدمًا واختراقًا مهمًا، فضلًا عن أن الولايات المتحدة لديها أولوية لتحديات أكبر على الساحة الدولية.

والثانية: أنّ كل هـذه المؤشـرات لا تعكس بالضرورة الواقـع، لأن الأوضاع على الأرض تقول إنّ فـي إيـران تحديات داخليـة، لكن قد يريد النظام خلال هذه الفترة الحرجة أن يبعث برسـالة بأن العقوبـات باتـت بلا جدوى، بمعنى أنه لم تعُد هناك ورقـة ضغط تفرض عليه تقديم تنازلات على طاولـة المفاوضات، بـل بالعكس، هناك ظروف تجعل موقفه أكثر تمسـكًا بالخطوط الحمراء التي يتبناها.

رابعًا: التداعيات والنتائج

توصَّل الجانبان الأمريكي والإيراني إلى مسـوَّدة اتفاق لإعادة إحياء الاتفاق النووي. حُسـمت خلال هذه المسودة الجوانب الفنية للعودة لإحياء الاتفاق النووي، وتحديدًا ما يخصّ التزامات إيران، وهو مـا ظهـر في التقدم فـي المحادثات بين إيران والوكالـة الدولية للطاقة الذريـة، لكن بقي عدد من القضايا الخلافية، على رأسـها الالتزامات الأمريكية لرفع العقوبات عن إيران، بما في ذلك إزالة الحـرس الثوري مـن قائمة المنظمات الإرهابيـة، والضمانات بعدم انسـحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في المسـتقبل. وفي ظل تمسـك الأطراف بموقفها فإن مسار الدبلوماسية أصبح مهددًا بين مـا تعتبـره إيران مبادئَ وخطوطًا حمراء لا يمكن التنـازل عنها، وثقة مفقودة في النيات الأمريكية مـن جهـة، وبين الرفض الأمريكـي للتعاطي مع طلبات إيران باعتبارها غيـر واقعية وغير منطقية وتتجاوز حدود الاتفاق نفسه.

وبينما تغاضت الولايات المتحدة عن حملة الضغوط القصوى لشـلّ الاقتصاد الإيراني والضغط على إيران، فإنّ الحكومة الإيرانية قد استفادت من هذا التراخي الأمريكي، فالنجاح الإيراني إلى حـدٍّ مـا في معالجة الأزمة الاقتصادية بمعـزل عن الاتفاق النووي منح إيران أريحية ومتسـعًا من الوقـت، ومزيدًا من الموارد التي جعلتهـا في موقف تفاوضيّ أفضل، وقد تعزز هذا الموقف في ظل التطوّرات التي تشـهدها السـاحة الدولية على وقع الغزو الروسي لأوكرانيا، وما طرحته الأزمة من عقبـات وقيـود باتت تواجه أي تحرك أمريكي بعيدًا عن الدبلوماسـية، فضلًا عن الدعم الروسـي والصيني.

مع ذلك حرصت الولايات المتحدة على الإبقاء على الضغوط والعقوبات بشأن مواجهة الأنشطة الإيرانية الأخرى، بما فيها البرنامج الصاروخي والسـلوك الإقليمي المزعزع للاستقرار، وقد يكون ذلك تمهيدًا لمفاوضات متابعة لمعالجة بقية القضايا الخلافية مع إيران في المستقبل، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان، بأن الأمريكيين في الأسـابيع الأخيرة حاولوا مرارًا وتكرارًا التفاوض مباشرة معنا بشأن القضايا المتبقية، فضلًا عن إثارة موضوعات جديدة.

خلاصة

تمـرّ العَلاقـات الإيرانية -الأمريكية بمرحلة حرجة، لا سـيّما في ظل تمسـك الأطراف بخطوطها الحمراء، وبينما كانت واشنطن تمتلك أداة قوية لتفرض على إيران شروطها على طاولة المفاوضات، وهي إسـتراتيجية الضغوط القصوى التي كانت ورقة ضغط هائلة على النظام الإيراني، فإنها قد تخلّـت عنهـا بمجرد وصـول بايدن إلى السـلطة وراهنت على الدبلوماسـية لمعالجـة الخلاف مع طهران، لكن حكومة رئيسـي التي لديها توجهـات أيديولوجية وموقف أكثر عداءً للولايات المتحدة،

مع تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة تراجع تأثير العقوبات، امتلكت مركزًا تفاوضيًّا وقدرةً أكبر على المساومة، وقد تلقّت دعمًا من الصين وروسيا عزز موقفها، الأمر الذي دفعها إلى التشدد على طاولة المفاوضات، في الوقت نفسه الذي ترى الولايات المتحدة أن مطالب إيران غير قابلة للتحقق، وتواجه الإدارة الأمريكية انتقادات واسعة في الداخل والخارج بسبب ما يعتبره البعض تنازلًا كبيرًا لإيران. ومع أن هناك حرصًا أمريكيًّا على إعادة إحياء الاتفاق النووي، لكن تشير التطوّرات الأخيرة إلى أن الأمريكيين يمارسون ضغوط اللحظة الأخيرة من أجل إنجاز العودة إلى الاتفاق بشروط مقبولة ودون تقديم تنازلات جوهرية، مع الاحتفاظ ببعض أوراق الضغط من أجل ضمان مفاوضات متابعة في المستقبل لمعالجة بقية القضايا، ويبدو أن الإدارة الحالية التي كان أغلب أعضائها من مهندسي الاتفاق النووي، تأخذ بالاعتبار التجربة السابقة مع إيران عندما راهنت الولايات المتحدة على الصفقة النووية وحدها لتكون رافعة لتغيير سلوك إيران.

إيران وأوروبا

تناول ملف العلاقات الأوروبية-الإيرانية خلال شهر فبراير 2022م، المباحثات النووية والمماحكات السياسية في مجال حقوق الإنسان، وقد أتى تناولنا لها في ثلاثة مسارات شملت: مسار المباحثات في فيينا، ومسار احتجاج إيران على محكمة نوفمبر الشعبية المقامة في لندن، فضلًا عن حيثيات مطالبات البرلمان الأوروبي إيران بتعليق عقوبة الإعدام.

خلال الشهر الجاري (مارس 2022م) استمر التراشق وتبادل الضغوط الإعلامية بين الطرفين، أملًا في تحفيز كُل منهما الآخر نحو إحياء الاتفاق النووي بتسوية مُرضية، ولاسيّما وأنّ المباحثات، بحسب ما يُثار، باتت أقرب للتحقّق من أيّ وقت مضى. وفي جانب آخر، نتناول دلالات إفراج السلطات في طهران عن المعتقلة البريطانية الإيرانية نازنين زاغري راتكليف وتسديد الحكومة البريطانية بعد أكثر من أربعة عقود للديون المستحقة عليها لإيران والمُتصلة بصفقة تسليح كان الشاه محمد رضا بهلوي قد أبرمها مع بريطانيا قبل انتصار الثورة الإيرانية.

أوّلًا: إشكاليات التفاوض النووي في فيينا

توقفت مؤقتًا المفاوضات النووية بين إيران والأطراف الدولية في فيينا في الحادي عشر من مارس 2022م، وذلك لعددٍ من القضايا العالقة، ودخول روسيا على الخط بمطالبات خاصة بها، أفرزها التوتر الذي تشهدهُ علاقاتها مع الغرب إثر الحرب الروسية-الأوكرانية. وفي حيّز العلاقات الأوروبية-الإيرانية، يمكن مُناقشة التفاعلات الخاصة بالمباحثات النووية من أربعة جوانب؛ أوّلًا، تبادل الضغوط الإعلامية بين الطرفين، إذ يُلقي كل طرف اللومَ على عاتق الآخر بسبب التعطيل في إنفاذ التسوية المُرادة، ومن باب دفع الآخر نحو تقديم بعض التنازلات في سبيل إحياء الاتفاق النووي بصيغة تحقّق المصالح الخاصة بكُل طرف. وقد ترددت أخبار في الأوساط الإيرانية تتّهمُ فرنسا بعرقلة مسار التفاوض عبر إثارة قضايا الضمانات التي تُنادي بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء المنشآت النووية في إيران[1]، فيما علّق الاتحاد الأوروبي حِيال توقف المباحثات المؤقت على لسان مُمثله السامي للشؤون الخارجية، جوزيب بوريل، بأنّ عوامل خارجية كانت هي السبب في التوقف، وربما يكون لهذه الفترة ميزات إيجابية في حلحلة الإشكاليات العالقة بين الأطراف جميعها[2].

الجانب الثاني، يختصُ بالقضايا العالقة فعليًّا بين الأطراف المتفاوضة، فبحسب الرواية الإيرانية التي نشرها مستشار فريق المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني، فإنّ القضايا العالقة

---

(1) وكالة برنا، فرانسه می‌تواند عامل عدم توافق در وین باشد، (04 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 أبريل 2022م، https://bit.ly/3HwzwyL

(2)("Pause' needed in Iran nuclear talks, EU says," Aljazeera, 11 Mar, 2022, accessed: 04 April, 2022, https://bit.ly/3uRsErt

تشمل «مُصادرة سفينتين محمّلتين بالنفط الإيراني، عدم رفع بعض المؤسّسات من قائمة الإرهاب، والمطالب الأمريكية الجديدة»[1]. وبالتأكيد يمكننا وضع مُتطلبات طهران في خانات ثلاث هي (رفع العقوبات الاقتصادية عن كاهلها، وتقديم ضمانات بعدم إعادتها، وثالثًا إلغاء تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية). على الطرف المقابل، يستمر الاتحاد الأوروبي في تكثيف جهوده الدبلوماسية التي كان آخرها زيارة مُمثل الاتحاد الأوروبي ومنسّق المباحثات النووية في فيينا، إنريكي مورا، لطهران بنهاية شهر مارس 2022م، أملًا في تقريب وجهات النظر وسد فجوات الخلاف بين إيران ونظرائها الغربيين[2].

ثالثًا، برزت في سياق المباحثات مُطالباتٌ روسية بتقديم الغرب ضمانات بألّا تحوُل العقوبات المفروضة عليها من التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية مع إيران عند دخول الاتفاق النووي الجديد حيّز التنفيذ، ما أسفر عن أزمة لم تتنبّأ بها حتّى إيران ذاتها. وبالتأكيد فالموقف الإيراني في حالة صدمة، كونه يجمعها تحالف ضرورة مع روسيا ضد الدول الغربية، لذا نأت إيران بنفسها عن التنديد باجتياح روسيا لأوكرانيا وحاولت اتخاذ موقف متوازن تجاه تلك الأزمة. من جهتها، أبدت الترويكا الأوروبية امتعاضها من المطالبات الروسية وحمّلت في بيان مشترك الجانبَ الروسي المسؤولية أمام العالم إن انهارت التفاهمات النووية مع إيران، أو مُنع الشعب الإيراني من فرصة رفع العقوبات، فضلًا عن تحذيرها من استمرار أخطار برنامج طهران النووي[3].

أخيرًا، تبقى علاقة طهران بالوكالة الدولية للطاقة الذرية محط الاهتمام البالغ لدى الجانبين الإيراني والغربي؛ فالإيرانيون يأملون في تقليص الضغوط المفروضة عليهم فيما يتعلق بتنفيذ الضمانات على منشآت طهران النووية، فيما يضغط الأوروبيون دومًا عبر اجتماعات مجلس محافظي الوكالة لدفع طهران نحو الالتزام بالعتبات المقررة في الاتفاق النووي المبرم في 2015م، والحيلولة دون استمرار تخصيب إيران لليورانيوم بمعدلات مرتفعة جدًا. على أية حال، ومن خلال السياق العام في رؤى الطرفين خلال شهر مارس 2022م، فإنّ الأوربيين يتطلعون إلى تحقيق الانفراجة المرجوة قريبًا للوصول إلى تسوية تكبح الطموح النووي الإيراني وتخدم مصالحهم، لكن يبقى مآل ذلك الأمر مربوطٌ بعوامل أخرى متعددة لا تتصل فقط بعلاقة أوروبا بإيران.

ثانيًا: الإفراج عن نازنين زاغري وتسديد بريطانيا ديونها لإيران

أفرجت السلطات الإيرانية عن المحتجَزين نازنين زاغري راتكليف وأنوشه آشوري اللذين يحملان الجنسيتين الإيرانية والبريطانية، تزامنًا مع تسلّم إيران لمبلغ الدَيْن المستحق لها لدى الحكومة البريطانية منذ أكثر من أربعين عامًا والبالغ 394 مليون جنيه إسترليني[4]. وقضية احتجاز السيدة نازنين زاغري بالتحديد رُبطت منذ سنين بمطالبات الإيرانيين لنظرائهم البريطانيين بتسديد الديون العالقة منذ أربعة عقود، لكن الرد كان الرفض من قِبل الحكومات البريطانية المُتعاقبة، بحجة أنّ قضية الدَيْن تلك لها تعقيداتها الشائكة والتي من المفترض ألّا تتصل بقضايا احتجاز

(1) موقع اقتصاد أونلاين، "موضوعات باقی مانده در مذاکرات وین"، (12 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 إبريل 2022م، https://bit.ly/3I4WrS8

(2)) ("EU coordinator to travel to Iran to close gaps for nuke talks," Xinhua, 26 Mar, 2022, accessed: 04 April, 2022, https://bit.ly/3x4vagS

(3)) ("France, Britain, Germany Warn Iran Deal Could Collapse Due To Russian Demands," Radio Free Europe, 12 Mar, 2022, accessed: 04 April, 2022, https://bit.ly/3vdxpft

(4)) ("How is a UK debt to Iran connected to Nazanin Zaghari-Ratcliffe?" BBC, 17 Mar, 2022, accessed: 05 April, 2022, https://bbc.in/3LJG3Zu

مزدوجي الجنسية، ولاسيّما وأنّ التّهم الموجهة لهم لم تُثبت بوجه صريح وقانوني، ولم تُراعَ حقوقهم في الحصول على مُحاكمات عادلة، وكيف للحكومة البريطانية أن تسدّد الدّين «كفدية» للمحتجزين من مواطنيها في إيران.

الآن وقد تم سداد الدين، ظهر وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان، ليحاول إقناع الصحافة بأنّ قضية تسديد الدّين لا علاقة لها البتّة بقرار الإفراج عن المحتجَزين المذكورين، وصرح بقوله «ربما من حيث التوقيت، كانت فترة إطلاق سراحهما وإيداع الأموال (تسديد الدّين المستحق) قريبة من بعضها البعض، لكن ليس هناك أيّ علاقة بين الموضوعين وإنّ الإفراج عن الشخصين تمّ في نهاية المطاف بنظرة إنسانية في إيران»[1]. جديرٌ بالذكر أنّ صُحفًا ومسؤولين إيرانيين خرجوا ليرسخوا مقولة الحكومة الإيرانية، من أنّ المحتجزة نازنين زاغري كانت جزءًا من المخابرات الأمريكية والبريطانية ولها علاقات بالموساد الإسرائيلي.

التدقيق في الذريعة الإيرانية ليس بالأمر العسير، فكمٌّ هائل من مزدوجي الجنسية سبق وتجرعوا مرارة الاحتجاز القسري دون محاكمات عادلة، وكثيرٌ منهم مازالوا يقبعون في سجون إيران، وليس من المعقول أن يكونوا جميعهم عملاء استخباراتيين لحكومات غربية، ولاسيّما إن أخذنا في الاعتبار مُسارعة طهران نفسها نحو الإفراج عنهم متى ما جنت مكاسب مالية أو سياسية من قِبل الأطراف الغربية. والدول الأوروبية، بما فيها بريطانيا، التي تسعى دائمًا إلى تكثيف الضغوط على إيران حيال مِلف مُزدوجي الجنسية المحتجزين، لكنهم بالنزول عند رغبات الجانب الإيراني لإخلاء سبيل المحتجزين من مواطنيهم وإن كانت دواعيهم إنسانية، يُعززون من موقف الدولة الإيرانية ونهجها القمعي المتمثّل في احتجاز مزدوجي الجنسية كرهائن لِليّ ذراع الدول الغربية.

خلاصة

تستمر الأطراف الأوروبية في محاولاتها تقريب وجهات النظر بين الطرفين الإيراني والأمريكي، أملًا في الوصول إلى تسوية مُرضية لكُل الأطراف المشاركة في المباحثات النووية. وقد توقفت المباحثات مؤقتًا في الثلث الأول من شهر مارس 2022م، بيْد أنّ الطرفين الأوروبي والإيراني لهما رؤاهما الخاصة تجاه مسار التفاوض ومآلاته المأمولة، لذا يجنح كُل طرف لتفعيل الضغوط الإعلامية، بهدف الحصول على تنازلات من الطرف المقابل، مع اعتبار أنّ الفترة الحالية يتخللها تباين في كيفية حلحلة القضايا المُعلقة، ومع ذلك تزداد دوائر التعاون بين الطرفين طمعًا في مواجهة المطالبات الروسية الناشئة كي لا يتعطل سير المفاوضات النووية. وفي جانب آخر، لقيَت قضية الإفراج عن محتجزين بريطانيين من سجون طهران صدى إعلاميًا كبيرًا، وكانت لها حيثياتها ودلالاتها السياسية الخاصة، ولاسيّما وأنّ عملية الإفراج أتت بالتزامن مع تسديد بريطانيا لديونها المستحقة لطهران منذ أربعة عقود.

---

(1) وكالة إيرنا، اميرعبداللهيان: بدهي انگليس به ايران پرداخت شد، (14 مارس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 05 إبريل 2022م، https://bit.ly/3IeOB8v

تقريـر الحالــة الإيـرانيــة

مارس 2022

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

مـارس 2022

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies